

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: علوم إقتصادية. تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير.

التدقيق كأداة للتسيير المالي في مؤسسة إقتصادية
دراسة حالة بمجمع تربية الدواجن للغرب "أورافيو"

تحت إشراف الأستاذ:

براهيمي عمر

مقدمة من طرف الطالب :

فتاح محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الإسم و اللقب | الرتبة | عن جامعة |
|--------|---------------|-------------------|---------------|
| رئيسا | بن شني يوسف | أستاذ محاضر " أ " | جامعة مستغانم |
| مقررا | براهيمي عمر | أستاذ مساعد " أ " | جامعة مستغانم |
| مناقشا | بوزيان العجال | أستاذ محاضر " ب " | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية : 2016/2017

تشكرات

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نشكر الله تعالى المعطي المنان، الواحد المستعان، الذي جعل لنا الصعب سهلا، فأضاء لنا الطريق، فسرنا معه بلا رفيق، فأخرجنا بهذا الجهد إلى النور، ووفقنا بما قدمناه متواضع ميسورا، فنحمده سبحانه ولا نحصي الثناء عليه.

فنتقدم بالشكر إلى من كان له الفضل في إيصال العلم والمعرفة منذ أول مراحل دراستنا إلى يومنا هذا...

إلى كل من سهر على وقوف هذه الجامعة وقيامها بالعمل الذي أنشئت من أجله

الشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف **براهيمي عمر** الذي كان لي نعم السند والدعم في إنجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه، ونشكر كل عمال و أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

نشكر كل شخص قدم لنا يد المساعدة ولو بصفة معنوية أو بكلمة طيبة أو دعاء صالح من قريب أو من بعيد، وبعث فينا روح العمل لإنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي مجمع تربية الدواجن للغرب " أورافيو " بمستغانم على المعلومات المقدمة لي و التوجيهات و النصائح....

و في مجمل القول الحمد لله من يوم خلقنا إلى يوم بعثنا راجين من الحي القيوم أن يزيدنا درجات و يرزقنا علما نافعا و أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار .. روح والدي الطاهرة الذي لولها لما تجرأت على كتابة هذه الأسطر.. أرجو من الله أن يجعله من أهل جنته والدي العزيز رحمه الله.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة.

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي فاطمة

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأم لأخي مخطار.

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته إلى شمعة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد أخي إبراهيم

إلى الأخوة اللذين لم تلدهن أُمي .. إلى من يحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي عثمان ، مصطفى، هشام، محمد، هوارى، العيد، عمر، ياسين . وإلى كل أفراد عائلتي الكبيرة " عائلة فتاح "

و إلى كل من يحملهم قلبي ولم يكتبهم قلبي.

الفصل
الرابع

الفهرس

| الصفحة | الفهرس |
|----------|---|
| | الإهداء |
| | شكر وتقدير |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الأشكال |
| | قائمة الجداول |
| | جدول المصطلحات |
| أ.ب....د | المقدمة العامة |
| | الفصل الأول: الإطار المفاهمي للتدقيق |
| 02 | تمهيد الفصل الأول |
| 03 | المبحث الأول: عموميات حول التدقيق |
| 03 | المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق |
| 07 | المطلب الثاني: مفهوم التدقيق |
| 09 | المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق |
| 10 | الفرع الأول: أهمية التدقيق |
| 12 | الفرع الثاني: أهداف التدقيق |
| 16 | المبحث الثاني: محددات التدقيق |

| | |
|----|---|
| 16 | المطلب الأول: أنواع التدقيق |
| 18 | الفرع الأول: من حيث الإلتزام |
| 18 | الفرع الثاني: من حيث مدى الفحص |
| 19 | الفرع الثالث: من حيث توقيت عملية الفحص |
| 20 | الفرع الرابع: من حيث نطاق عملية التدقيق |
| 21 | الفرع الخامس: من حيث القوائم بعملية التدقيق |
| 22 | المطلب الثاني: المقارنة بين أنواع التدقيق |
| 22 | الفرع الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي |
| 22 | الفرع الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي والتدقيق الداخلي |
| 23 | الفرع الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي |
| 26 | المطلب الثالث: معايير التدقيق |
| 28 | الفرع الأول: المعايير العامة أو الشخصية |
| 30 | الفرع الثاني: معايير العمل الميداني |
| 34 | الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير |
| 37 | خاتمة الفصل الأول |
| | الفصل الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين التسيير المالي للمؤسسة |
| 39 | تمهيد: |
| 40 | المبحث الأول: عموميات حول التسيير المالي |
| 40 | المطلب الأول: مفهوم التسيير المالي |
| 40 | الفرع الأول: نشأة التسيير المالي |
| 40 | الفرع الثاني: تعريف التسيير المالي |
| 41 | الفرع الثالث: أهداف التسيير المالي |

| | |
|----|---|
| 42 | الفرع الرابع: مهام التسيير المالي |
| 45 | المطلب الثاني: مكانة التسيير المالي في هيكل المؤسسة |
| 46 | الفرع الأول: حالة المؤسسات ذات الهياكل الصغيرة |
| 46 | الفرع الثاني: حالة المؤسسات ذات الهياكل المتخصصة |
| 47 | المطلب الثالث: أدوات التسيير المالي وعلاقته بالمحيط |
| 47 | الفرع الأول: أدوات التسيير المالي |
| 48 | الفرع الثاني: علاقة التسيير المالي بالمحيط |
| 50 | المطلب الرابع: متطلبات التسيير المالي |
| 50 | الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي |
| 57 | الفرع الثاني: النسب المالية |
| 66 | المبحث الثاني: علاقة التدقيق بالتسيير المالي |
| 66 | المطلب الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي |
| 66 | الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي |
| 69 | الفرع الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بتقييم الأداء |
| 70 | الفرع الثالث: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية |
| 72 | الفرع الرابع: الدور الرقابي للمدقق الداخلي |
| 77 | المطلب الثاني: دور المدقق الداخلي في قياس وتقييم الكفاءة والفعالية |
| 77 | الفرع الأول: مفهوم قياس الكفاءة والفعالية |
| 78 | الفرع الثاني: دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية |
| 81 | المطلب الثالث: دور التدقيق في إكتشاف الفساد المالي |
| 84 | خاتمة الفصل الثاني: |
| | الفصل الثالث: دراسة حالة مجتمع تربية الدواجن للغرب الجزائري " أورافيو" |
| 86 | تمهيد: |
| 87 | المبحث الأول: عموميات حول مجتمع تربية الدواجن للغرب "أورافيو" |
| 87 | المطلب الأول: لمحة تعريفية لمجتمع GAO.ORAVIO |
| 88 | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ل GAO |
| 91 | المبحث الثاني: عرض نتائج المقابلة ودراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية |

| | |
|-----|---|
| 91 | المطلب الأول: أدوات وأساليب جمع البيانات وعرض وتحليل نتائج المقابلة |
| 91 | الفرع الأول: أدوات وأساليب جمع البيانات |
| 92 | الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة |
| 96 | المطلب الثاني: واقع ووظيفة التدقيق داخل المؤسسة |
| 96 | الفرع الأول: وظيفة التدقيق داخل المؤسسة |
| 96 | الفرع الثاني: مهام خلية التدقيق للمؤسسة |
| 100 | الفرع الثالث: العلاقة بين المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات للمؤسسة |
| 100 | المطلب الثالث: عرض النسب و المؤشرات المالية وتحليلها |
| 100 | الفرع الأول: تحليل نتائج النسب المالية |
| 105 | الفرع الثاني: تحليل نتائج المؤشرات |
| 107 | خاتمة الفصل: |
| 108 | الخاتمة العامة |
| 114 | قائمة المراجع |
| 122 | ملخص |

جدول الأشكال

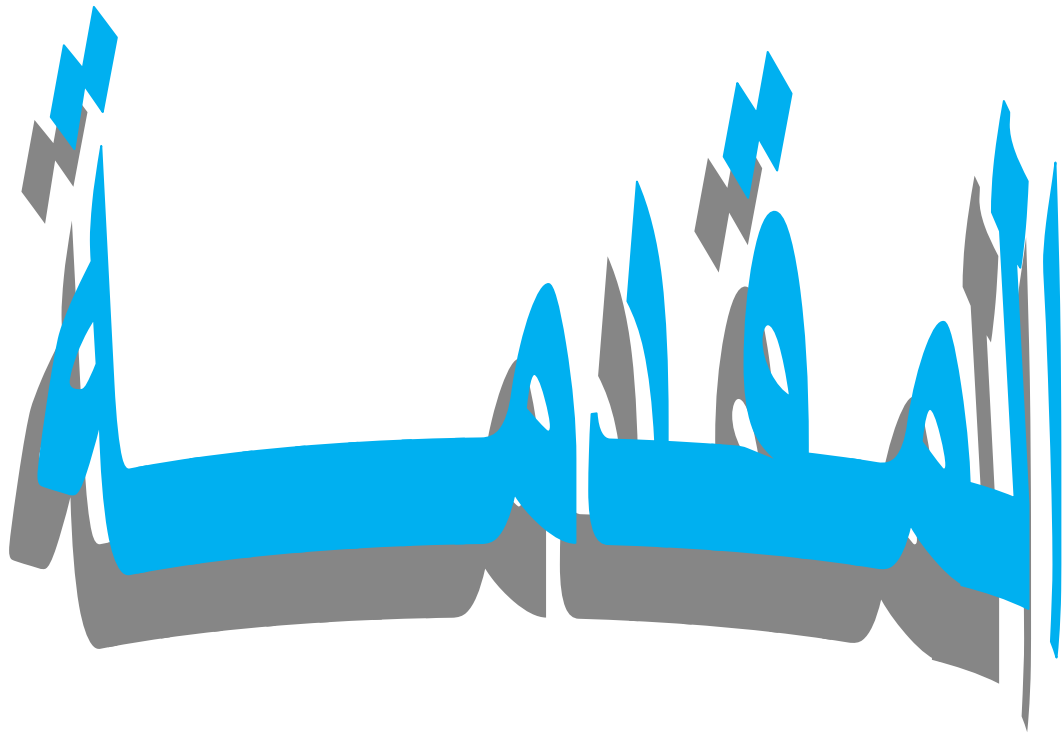
| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|-----------|---|--------|
| 01 | تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة (أنواع التدقيق) | ص 22 |
| 02 | أنواع معايير التدقيق | ص 31 |
| 03 | محددات قيمة المؤسسة | ص 47 |
| 04 | علاقة التسيير المالي بالمحيط | ص 52 |
| 05 | علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي | ص 72 |
| 06 | العوامل وتأثيرها على حدوث الاحتيال المالي | ص 80 |
| 07 | آلية إجراء التحقيقات المتعلقة بالغش والاحتيال | ص 81 |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| ص 29 | أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي | 01 |
| ص 56 | العناصر المؤثرة في مستوى رأس المال العامل | 02 |

جدول المصطلحات

| رقم المصطلح | المصطلح | شرح المصطلح |
|-------------|---------|--|
| 01 | AAA | American Accounting Association |
| 02 | IFACI | Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne |
| 03 | IIA | Institute of Internal Auditors |
| 04 | COSO | Committee of sponsoring organizations of the treadway commission |



مقدمة عامة :

عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات التي من بينها حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في الوقت الحاضر بكمها وتعدد وظائفها، وهذا ما أدى إلى اللجوء والاهتمام أكثر بعملية التدقيق، والتي تعتبر من الأدوات القانونية والعملية في تسيير المؤسسة عموما نظرا لما يوفره هذا الأخير من إيجابيات في إنشاء وتطوير واستمرارية المؤسسة.

والتدقيق كوظيفة داخلية هو إلزامي في كل قطاعات المؤسسات ونشاطاتها وفروعها، بما في ذلك القطاع الصناعي، الفلاحي وقطاع الخدمات.

إضافة إلى ذلك يحتل التدقيق مكانة بارزة في السوق المالية لاسيما بورصة القيم حيث يفرض أصحاب رؤوس الأموال من مختلف المؤسسات تحسين النتائج وتقديمها لجميع المعلومات المالية والتوضيحات خاصة الحسابات في شفافية مالية تضمن تطوير المؤسسة، كما أن التدقيق يمكننا من تقييم فعالية المؤسسة في التسيير المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في :

- تزايد أهمية التدقيق في المؤسسات الاقتصادية نتيجة التطورات الحاصلة والتنوع في المؤسسات.
- الحاجة الملحة للمؤسسات الاقتصادية لتطبيق عملية التدقيق لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة، وتحقيق أهدافها إضافة إلى التسيير المالي الذي يعتبر معيارا بين درجة التوازن ووسيلة لاتخاذ القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع البحث فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.
- الاهتمام بالموضوع من خلال الاطلاع المستمر على الدراسات المتخصصة في التدقيق.
- العمل على التكوين العلمي الجيد والمؤهل على أمل ممارسة مهنة التدقيق بصورة سليمة وفعالية في المستقبل.

أهداف الدراسة:

من الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة هي :

- التعرف على أهمية التدقيق من خلال تعريف التدقيق، أهدافه، أنواعه والمعايير المتعارف عليها دولياً التي تعمل بموجبها المؤسسة.
- إبراز إسهامات التدقيق في المؤسسة.
- محاولة تشخيص واقع التدقيق في المؤسسة.
- معرفة طرق التعامل مع الأخطاء والانحرافات داخل المؤسسات.
- إبراز أهمية ودرجة الاستفادة من التدقيق الذي يمكننا من تقييم فعالية التسيير المالي في المؤسسة.

الإشكالية:

ضمن هذا الإطار تدرج دراستنا حول الإشكالية التالية :

ماهي طبيعة العلاقة مابين التدقيق والتسيير الماليين للمؤسسة، وماهي حاجتها إلى ذلك لضمان فعاليتها ؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

- ماهو مفهوم التدقيق وخصائصه ؟
- في ماذا يتمثل التسيير المالي و ماهي مكانته في المؤسسة ؟
- ماهي طبيعة العلاقة مابين التدقيق و التسيير الماليين ؟

الفرضيات:

- يعتبر التدقيق أداة فعالة للكشف عن الأخطاء والتلاعبات ويساهم في ضبط الانحرافات؛
- يتوقف نجاح عملية التدقيق على إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها؛
- يسمح التسيير المالي بتشخيص الحالة المالية وإعطاء نظرة مستقبلية للمؤسسة واتخاذ القرارات السليمة باستخدام مختلف بيانات المحاسبة والدراسة المعمقة لها؛
- يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين التسيير المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار صحة الفرضيات المتبناة ، اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة- التدقيق - التسيير المالي - الرقابة الداخلية - الأداء المالي.

تقديم الخطة:

عالجنا هذا الموضوع في جانبه النظري، من خلال فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتدقيق،

أما الفصل الثاني فتمحور حول مساهمة التدقيق في تحسين التسيير المالي للمؤسسة .

درسنا في الجانب التطبيقي حالة مؤسسة تربية الدواجن للغرب "أورافيو".

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتدقيق

تمهيد:

يلعب التدقيق دورا مهما في الحياة الاقتصادية كما يعتبر أداة إدارية يتم الاعتماد عليه في القيام بعمليات الإدارة داخل المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة حيث ظهر نتيجة الحاجة إلى حماية الأصول وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الأخطاء.

كما أن التدقيق يخضع لمجموعة من المعايير التي يحكمها، ويتبع منهجية معينة للقيام بمهمتها ، حيث يمكن له إستعمال أسلوب معين لتحقيق أهدافه نظرا لتعدد العمليات و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة. ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين من أجل عرض بعض الجوانب التي تخص عملية التدقيق.

- المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

- المبحث الثاني: محددات التدقيق

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة. وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد أن كلمة تدقيق Audit مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire، ومعناها يستمع.¹

- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م:²

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة، و منع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية. وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.

- الفترة من 1500 حتى 1850 م:

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ إقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية. غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين، ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

- الفترة من 1850 حتى 1905 م:

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 17 - 18.

² إدريس عبد السلام اشتبوي، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1996، ص 14.

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، و عزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1962، الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل¹.

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالاتي²:

- اكتشاف الغش والخطأ.

- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.

- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

- الفترة من 1905 م حتى 1960:

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي .
أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فإكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة . بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحاييد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي³.

- الفترة من 1960 حتى وقتنا الحاضر⁴:

¹ إدريس عبد السلام اشتيوي ، مرجع سبق ذكره، ص14.

² محمد أمين مازون، " التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، قسم العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2010 - 2011، ص3.

³ هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص18-19 .

⁴ إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة . كلية التجارة . جامعة المنصورة . مصر، 2004، ص11-12.

خلال هذه الفترة وحتى وقتنا الحالي تطور التدقيق بشكل كبير نتيجة عدداً من الأحداث، من أهمها إنهيار العديد من المؤسسات، ففي الولايات المتحدة إنهارت مؤسسات القروض والادخار وكان من أسبابها وجود غش وتلاعبات من قبل القائمين عليها، وكذلك الانهيار غير المتوقع للعديد من المؤسسات في العالم والمعروف بالانهيار الأسواق المالية .

تلك الأحداث وغيرها جددت التساؤلات عن دور المدققين في اكتشاف الغش والتلاعبات، وخلال هذه الفترة صدرت عدداً من المعايير تطالب المدققين بمسؤولية أكبر نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه، والتأكيد على أهمية نظام الرقابة الداخلية ودوره في منع الغش والتلاعب، وأن هناك مسؤولية أكبر على المدققين في فحص نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه للجهات المعنية.¹

تأثرت مهنة التدقيق بعدد من الأحداث، فقد ظهر المزيد من حالات الفشل والانهيار في المؤسسات معظمها كان نتيجة الغش والتصرفات غير القانونية. كما حصلت تطورات هامة في مهنة المحاسبة والتدقيق وفي طبيعة مكاتب التدقيق القانوني، وفي أسلوب التدقيق وفي عملية وضع معايير التدقيق، وكان السبب الكبير في تلك التغيرات يرجع إلى العديد من الأحداث والتغيرات البيئية حددها البعض في الآتي² :

1- انتشار مفهوم العولمة في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى مكاتب تدقيق ضخمة تخدم عملائها حول العالم بكفاءة.

2- قضية التعقيدات المتزايدة في بيئة الأعمال وتزايد استخدام أنظمة الحاسب الآلي في المؤسسات.

3- أدى استمرار المنافسة في أعمال التدقيق إلى استخدام التكنولوجيا وإلى كثير من أساليب تحليل الأعمال المتقدمة في عملية التدقيق.

¹ إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

² عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، 2007، ص 23.

4- استمرار زيادة التكاليف التي تتحملها مكاتب التدقيق نتيجة لارتفاع مبالغ التأمين وزيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضدها.

5- زيادة التدخلات الحكومية في شؤون المهنة بفرض المزيد من المتطلبات أثناء عملية التدقيق.

وخلاصة القول إن التدقيق في الوقت الحاضر أصبح يقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمدقق، ويعتمد اعتماداً كلياً على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلاً بالمؤسسة، وأصبح الهدف الأساسي للمدقق هو إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة، أما اكتشاف الغش والتلاعب وغيرها فهو هدف ثانوي وليس أساسياً. ومن ذلك يستنتج أن المدقق ليس مسؤولاً عن عدم اكتشاف أي تلاعب أو غش إذا ما أثبت عدم تقصيره في إتباع الإجراءات الضرورية للتدقيق في سبيل تحقيق معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.

ويتضح لنا من خلال هذه النبذة التاريخية أن التطور السريع لمهنة التدقيق يعود للعوامل التالية¹:

1- زيادة حجم مشروعات من حيث العمل فيها و نشاطاتها.

2- تفويض السلطات للغير اقتصادياً.

3- ظهور شركة الأموال مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة.

4- صدور بعض القوانين والتشريعات كقانون الضرائب والسوق المالية وغيرها مما دعا إلى توظيف المدققين وازدياد الطلب على خدماتهم.

¹ عزوز ميلود، "دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 200 - 2007، ص 4 - 5.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق، و هذا باختلاف الهيئات الصادرة عنه، رغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف.

و نذكر أهم هذه التعاريف ما يلي:

- المفهوم الإجرائي الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية AAA والذي يعرف التدقيق بأنه:

"عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق".¹

- تعريف **Bernault et Germond** للتدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم

من طرف مهني مؤهل ومستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة".²

- تعريف **Bethoux, Kremper et Poisson** :

¹ احمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص 25.

² صباح بن ناصر، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013-2014 ، ص 3 .

"التدقيق هو فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي شريطة أن لا يكون قد استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل".¹

- كذلك عرفه أمين السيد لطفي: "عملية منتظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين".²
- و تعريف آخر: "هو فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات".³
- يعرف التدقيق كذلك بأنه: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة".⁴

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق على أنه⁵:

¹ Bethoux.R, Kremper .F et Poisson.M ، L’Audit dans le secteur public. Clet، Paris، 1986، p21.

« L’audit est l’examen d’informations par une tierce personne، autre que celle qui les prépare ou les utilise، avec le désir d’augmenter l’utilité de l’information pour l’utilisateur »

² أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الابراهيمية، مصر، 2006، ص 18.

³ محمد بوثن ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 11

⁴ محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 7.

⁵ مسعود صديقي ، "دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية" ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2000 ، ص 65.

فحص انتقادي مخطط ، يقوم به شخص محترف ومستقل ، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي، يدي من خلاله المدقق برأي في محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في تقرير .

- تبعا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأنها ركزت على النقاط التي يتمحور حولها التدقيق وهي :

● **الفحص:** أي فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها. أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

● **التحقيق:** وهو الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم على نتيجة أعمال المؤسسة ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

● **التقرير:** أي بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها. ويعتبر التقرير المنتوج النهائي لمهمة التدقيق.¹

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق

يلعب التدقيق دورا مهما في الأوساط المالية و الأوساط الحكومية في الاقتصاد حيث يعتمد على معلومات جهزت من قبل الآخرين حيث يقوم بإبلاغ الأطراف الأخرى بمدى وصدق البيانات والمعلومات المالية.²

¹ عوض ليب و محمد الفيومي، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الأزار يطة، الإسكندرية، 1998 ، ص 90.

² هادي التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات التدقيق لدليل عن مدى أهميته لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهمية التدقيق وأهدافه العامة والميدانية.

الفرع الأول: أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق مهمة بالنسبة للمستثمرين و أصحاب الأموال الذين يتميّزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات، و من المستفيدين من التدقيق نذكر :

1 - بالنسبة إلى مسيري المؤسسات:

يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة و التي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

2- بالنسبة إلى المساهمين و ملاك المؤسسة:

يتجه إهتمام المسيرين إلى نتائج التدقيق وهذا للتأكد من:

- قدرة تسيير المسؤولين.

- الاستغلال الجيد و الأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.

- الكشف عن أخطاء الغش و منع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.¹

3-أهمية التدقيق بالنسبة للدائنين والموردين والبنوك ومؤسسات إقراض أخرى¹:

¹ شعباني لطفي، " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة "، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004، ص 22.

أ- بالنسبة للدائنين و الموردين:

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة، متعاملين ودائنينها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة و الربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، و بالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو اتجاههما .

ب- بالنسبة إلى البنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى:

للبنوك ومؤسسات الإقراض دورا هاما جدا في تمويل مشاريع المؤسسات لذلك فهي بحاجة ماسة إلى القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وتقرير المدقق وهذا بغرض التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تعبيرها للمركز المالي للمؤسسة ومنه الاطمئنان على قدرتها لتسديد الديون في أجلها المحددة.

4- أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة الضرائب، نقابة العمال والهيئات الحكومية:

أ- بالنسبة لإدارة الضرائب:

إن احترام النصوص التشريعية، والقانونية وكذا المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة تسمح بتحقيق خاصية المصدقية والثقة في الحسابات أمام الإدارة الجباية وكذا لتحديد الوعاء الضريبي و إعطاء المصدقية للتصريحات الضريبية.²

ب- بالنسبة لنقابة العمال:

¹ خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998، ص 12-13.
² خلاصي، " المراجعة الجباية تقديمها منهجيتها مع دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة تنشط في قطاع البناء"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 12.

إن تقارير التدقيق المعدة من طرف المدقق تساعد نقابة العمال في تدعيم مطالبها المتعلقة بالعمال بشأن الأجور والعلوات والتعويضات والمشاركة في الأرباح و مختلف الأمور المتعلقة بالعمال.

ج- بالنسبة إلى الهيئات الحكومية:

تحتاج الدولة إلى تقارير تدقق القوائم المالية لكل المؤسسات الاقتصادية وخاصة التي تنشط في قطاعات حساسة ولها تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وهذا لمراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية للدولة مثل الضرائب، تشجيع نشاطات معينة، تحديد أسعار بعض المنتجات وكل هذا لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على بيانات واقعية سليمة ومعتمدة من طرف مدققين ذو كفاءة¹.

5- أهمية التدقيق بالنسبة لرجال الاقتصاد²:

يعتمد رجال الاقتصاد على البيانات المالية والسياسية وهذا لتقدير الدخل الوطني والقيام بالدراسات الاقتصادية المستقبلية وتحليل الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد ورسم الخطط الاقتصادية وإصدار الأحكام بشأن الخطط المنهجية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على درجة دقة البيانات المحاسبية والمالية المعتمدة عليها.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق

و كما أسلفنا الذكر فإن التدقيق قد تطور عبر العصور، هذا التطور إنعكس على أهدافه فانتقل من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة، فمن الأهداف التقليدية نذكر³ :

- التأكد من صحة البيانات و القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها.

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

² عبد الكريم علي الرححي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، من نشر المؤلف، الأردن، 2002، ص 10.

³ حسين يوسف القاضي وحسين أحمد ممدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية ، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص 15.

- إبداء رأي في استنادا إلى أدلة و براهين عن عدالة القوائم المالية.
 - اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
 - التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء.
 - مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- كما يمكن إضافة الأهداف التالية :
- مساعدة الدوائر المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعه.
 - المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.
- ومؤخرا أصبح التدقيق يهدف إلى ما يلي:
- مراقبة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ و أسباب الانحرافات.
 - تقييم الأداء و نتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.
 - تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية.
 - اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر و السجلات المحاسبية إن وجدت.
 - المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميهما في اتخاذ القرارات.¹

¹ ممدوح حسين يوسف القاضي وحسين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وبعد التعرض للأهداف العامة أو التقليدية للتدقيق، سوف نتطرق للأهداف التي تعتبر ميدانية بالنسبة للتدقيق و أعمال المدقق و التي هي كالتالي¹ :

1- عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فان المدقق يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المدقق أن ينفذ إجراءات التدقيق للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وان هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.

2- مشروعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):

يتطلب هدف التحقق من مشروعية وصحة العمليات من المدقق ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات الشركة خلال هذه الفترة، والتحقق من مشروعية وصحة العمليات .

3 - الملكية (الحقوق والالتزامات):

يجب على المدقق الداخلي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوبة، وعلى الرغم من أن الحيافة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المنشأة فعلا.

¹ الصحن، عبد الفتاح ، كامل سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر، 2001 ، ص219.

4- استقلالية الفترة المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضع التدقيق.

5- التقييم:

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما أقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

6- الوجود (الحدوث):

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف تدقيق كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم بأن مسؤولية المدقق تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وأن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على

الدليل.¹

¹الصحف، عبد الفتاح، كامل سمير، مرجع سبق ذكره، ص 220.

المبحث الثاني: محددات التدقيق

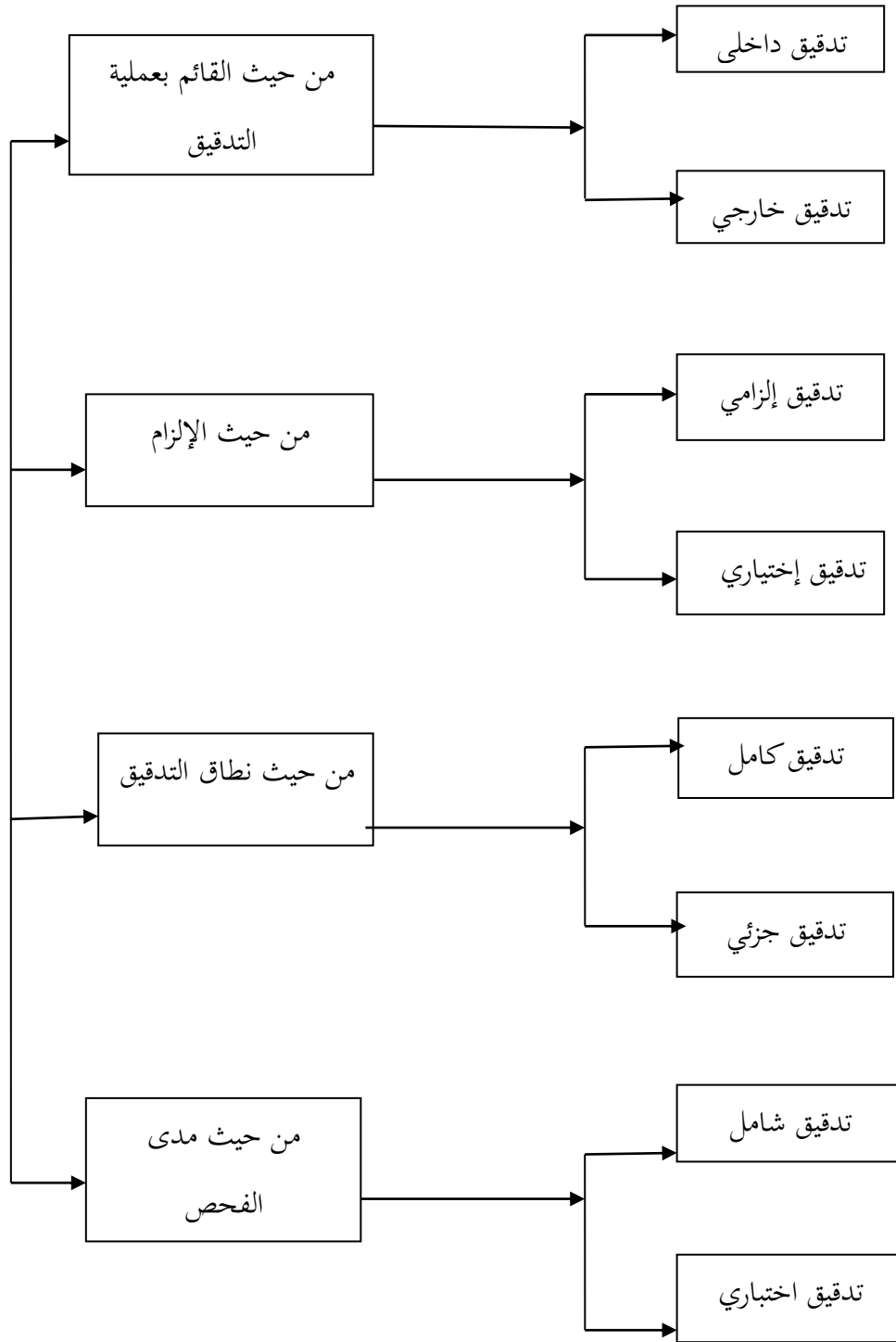
يتوقف نجاح عملية التدقيق على إتباع المدقق لعملية منتظمة ومنهجية تضم مجموعة من الإجراءات المتبعة والمخططة يقوم بها المدقق استناداً إلى معايير متفق عليها رغم تعدد أنواع التدقيق.

المطلب الأول: أنواع التدقيق¹

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق إلا أنه يلتقي بالأهداف و لكن الاختلاف يظهر في الزاوية التي ينظر إليها التدقيق ، و مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق.

¹ محمد سمير الصبان و محمد الفيومي ، المراجعة بين التنظير والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص 46 .

شكل رقم 1 : تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة



مصدر: محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصور، القاهرة . مصر،

1998، ص21.

الفرع الأول : من حيث الإلزام:

ينقسم إلى نوعين: تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري.

- **تدقيق إلزامي¹**: يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق لتدقيق حساباتها واعتماد

القوائم المالية الختامية لها ، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالفات تحت طائلة العقوبات المقررة.

- **تدقيق اختياري²**: هو عملية غير ملزمة بالقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، و تكون

واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع طالب عملية التدقيق .ففي المؤسسات الفردية وشركات

الأشخاص ، قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية،

حيث وجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات

الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

الفرع الثاني : من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات):

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين:

- **تدقيق شامل (تفصيلي)³**: المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي

تمت خلال السنة المالية ، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات

باهظة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار ،

وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

- **تدقيق اختياري¹**: ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى ، ويرتكز على أساس فحص عينة

ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج

¹ هيثم السعافين، " التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية"، مجلة المدقق، العدد(63 . 64)، 2005، ص 7.

² احمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية . مصر، 2007، ص42.

³ محمد سمير الصبان و محمد الفيومي ، المراجعة بين النظر والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص 46.

ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

الفرع الثالث : من حيث توقيت عملية التدقيق²

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:

- **تدقيق مستمر:** تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية... أو بطريقة غير منتظمة. وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة :

- كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها.
 - عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.
 - توافر عدد كبير من مساعدي المدقق، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة.
- و يمتاز هذا النوع من التدقيق بسرعة اكتشاف التلاعب قبل أن يستفحل، وتمكن المدقق على أن يقوم بتدقيق أكثر تفصيلا نظرا لوجود الوقت الكافي على مدار السنة. إلا أنه يعاب في احتمال تلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها، و عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق .

- **تدقيق نهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة . ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي:

تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها ، حيث أن جميع الحسابات

¹عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، مرجع سبق ذكره، ص35.

² محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تكون قد تمت تسويتها وإقفالها ، بالإضافة إلى عدم حدوث إربتك في العمل داخل المؤسسة ، لأن المدقق ومعاونه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال. وبالرغم من هذه الامتيازات، إلا انه لا يخلوا من العيوب، حيث أن اكتشاف الأخطاء لن يكون إلا في نهاية السنة المالية مما يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها¹.

الفرع الرابع: من حيث نطاق عملية التدقيق².

يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى تدقيق كامل و تدقيق جزئي:

- **تدقيق كامل:** هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهنا يقوم المدقق بفحص القيود و المستندات و السجلات، لكن هذا لا يعني قيامه بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء، وتكون للمدقق حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

- **تدقيق جزئي:** هو العمليات التي يقوم بها المدقق تكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينه، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخازن ، أو التأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة

¹ أحمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² محمد سمير الصبان و محمد الفيومي، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

الأعمال كما هو في التدقيق الكامل. ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء.

الفرع الخامس: من حيث القائم بعملية التدقيق.

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين:

- **تدقيق داخلي¹**: هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة ، لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف ، ونحول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق ، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة .

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه " عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى."

الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة².

- **تدقيق خارجي**: التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية.

(المساهمون، المستثمرين، البنوك ، إدارة الضرائب ، وهيئات أخرى)¹.

¹ Allel HAMINI, L'audit comptable et financier , BERTI édition , Alger , 2002, p 07 .

² محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

المطلب الثاني : المقارنة بين مختلف أنواع التدقيق².

يمكن شرح العلاقة القائمة بين التدقيق الداخلي ، تدقيق العمليات والتدقيق المالي بالاعتماد على معيارين هما هدف المدقق من عملية المراقبة التي سيقوم بها وموقعه من المؤسسة أي الصلة التي تربطه بها .بمعنى آخر، هل على المدقق أن يكون أجيروا في المؤسسة (داخليا) أم عليه أن يكون خارجيا عنها أم أنه ليس هناك ضرورة لذلك أحيانا، إن معياري الهدف وموقع المدقق مترابطان وأن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المتدخل تحدد القيود فيما يخص علاقاته بالمؤسسة موضوع التدقيق.

الفرع الأول : العلاقة بين التدقيق الداخلي وتدقيق العمليات

إن كل من المدققين يجول مختلف وظائف المؤسسة بهدف تحسين التسيير، إلا أن مفهوم تدقيق العمليات أوسع من مفهوم التدقيق الداخلي .وقد يشترط أحيانا، في تدقيق العمليات أن يكون خارجيا ومستقلا تماما عن الإدارة، وذلك حتى يستطيع الحكم على كيفية التسيير تلبية لرغبات أصحاب الأموال في الانضمام إلى المؤسسة أو شرائها مثلا تلبية للرغبة في مثل هذه الحالات، يقوم مدقق خارجي مستقل محترف بفحص انتقادي قد يشمل كل وظائف المؤسسة أو بعضها، ينيير طريق هؤلاء ويساعدهم في اتخاذ قرارهم النهائي.

الفرع الثاني : العلاقة بين التدقيق المالي و التدقيق الداخلي

يشترط في المدقق المالي الذي يحكم على شرعية وصدق الحسابات وبالتالي يكسبها قوتها القانونية تجاه الغير أن يكون خارجيا عن المؤسسة ولا يربطه بها عقد عمل. أي عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للمدقق الداخلي، أجيروا

¹ صديقي مسعود و براق محمد، "انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي" ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08 و 09 مارس 2005 ، ص25 .

² غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر و الطباعة، 2006 ، ص102.

يتقاضى أجرة، يدرس الحسابات كميدان من ميادين التسيير، بهدف التحسين. ومهما يكن فإن المدقق الداخلي تابع للإدارة وعليه أن ينال رضاها. بتعبير آخر، تتمثل أوجه الاختلاف على مستويين:

- الهدف: إن هدف المدقق المالي هو المصادقة على الحسابات وذلك تلبية لرغبات الغير، وهذا ما لم يستطع فعله المدقق الداخلي. وإذا كان هذا الأخير يولي اهتماما للجانب المالي ونوعية الحسابات فذلك تلبية لرغبة الإدارة لا غير.

- الموقع: إن المدقق الداخلي أجير كباقي أجزاء المؤسسة الآخرين إلا أن المدقق المالي بحكم الهدف الذي يسعى إليه يشترط فيه أن يكون مستقلا تماما وهو دائما خارجي عن المؤسسة التي يدققها¹.

الفرع الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي²

يقوم المدقق الداخلي و المدقق الخارجي بالعمل في نفس الميدان ولهما غرض واحد يسعيان إلى إيجاد نظام فعال للمراقبة الداخلية لتجنب ومنع أي خطأ أو تلاعب تطبيق نظام محاسبي فعال يمد بالمعلومات الضرورية التي تمكن من إعداد تقارير صحيحة إلا أن طريقة العمل في هذه الحالة تختلف إذ أن طريقة عمل المدقق الداخلي تسير نحو التأكد من أن النظام المحاسبي كفء بحيث يصل إلى تقديم معلومات حقيقية وصحيحة للإدارة أما طريقة عمل المدقق الخارجي فيحكمها التأكد من الحسابات المقدمة للمساهمين و المركز المالي السليم في نهاية السنة.

يستطيع المدقق الخارجي أن يعتمد إلى حد كبير على قرار المدقق الداخلي بفعالية نظام الرقابة الداخلية إذا اطمأن المدقق الخارجي كون التدقيق الداخلي كافي وأنه يغطي جانباً من العمل الذي يقوم به يستطيع فهذه الحالة أن يقلل من الاختبارات والفحوص.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² مرجع نفسه ، ص105.

يستطيع المدقق الداخلي أن يساعد المدقق الخارجي في الكثير من عمليات الجرد خاصة المفاجئة كما أن يعد الأدلة التي يطلبها المدقق الخارجي لعملية التدقيق وخصوصاً في نهاية الدورة المحاسبية وهذا كله مرتبط بمدى خبرة وتأهيل المدقق الداخلي ومدى كفاءة التدقيق الداخلي والمسؤولية الموكلة لإدارة التدقيق الداخلي.

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعاً من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، كما يمكن له أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال التدقيق الداخلي.¹

جدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي

| التدقيق الخارجي | التدقيق الداخلي | البيان |
|---|--|--------------------------------------|
| إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة و توصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها. | - يحقق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف و اكتشاف الأخطاء و التلاعب في الحسابات. - التأكد من صحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط و اتخاذ القرارات و تنفيذها. | الهدف |
| شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل) | موظف من داخل المنشأة | علاقة القائم بعملية التدقيق بالمنشأة |

¹ Jacques RENARD, *Théorie et pratique de l'audit interne*, Edition d'organisation, Paris, 1987, p69.

| | | |
|--|---|-------------------------------|
| <p>يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي والعرف السائد، و معايير التدقيق المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق و غالبا ما يكون التدقيق الخارجي شامل أو اختياري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل التدقيق.</p> | <p>تحدد الإدارة عمل المدقق ، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت و إمكانات تساعده على تدقيق عمليات المنشأة.</p> | <p>نطاق و حدود التدقيق</p> |
| <p>- يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية (مستمرة). - قد يكون كامل أو جزئي. - إلزامية وفقا للقانون السائد.</p> | <p>- يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. - اختيارية وفقا لحجم المنشأة.</p> | <p>التوقيت المناسب للأداء</p> |
| <p>- قراء التقارير المالية. - أصحاب المصالح.</p> | <p>إدارة المنشأة</p> | <p>المستفيدون</p> |

| | | |
|------------------|--|--|
| - إدارة المنشأة. | | |
|------------------|--|--|

مصدر: جربوع محمد يوسف، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص52.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المتعارف عليها.

من أهم ما يميز تدقيق الحسابات كمهنة أنها تؤدي بمعرفة شخص مؤهل ، مدرب ، مستقل ومحيد ، ومسؤول مهني ، والسبيل إلى ضمان ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليها.

هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان إلتزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة ، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والإستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة¹.

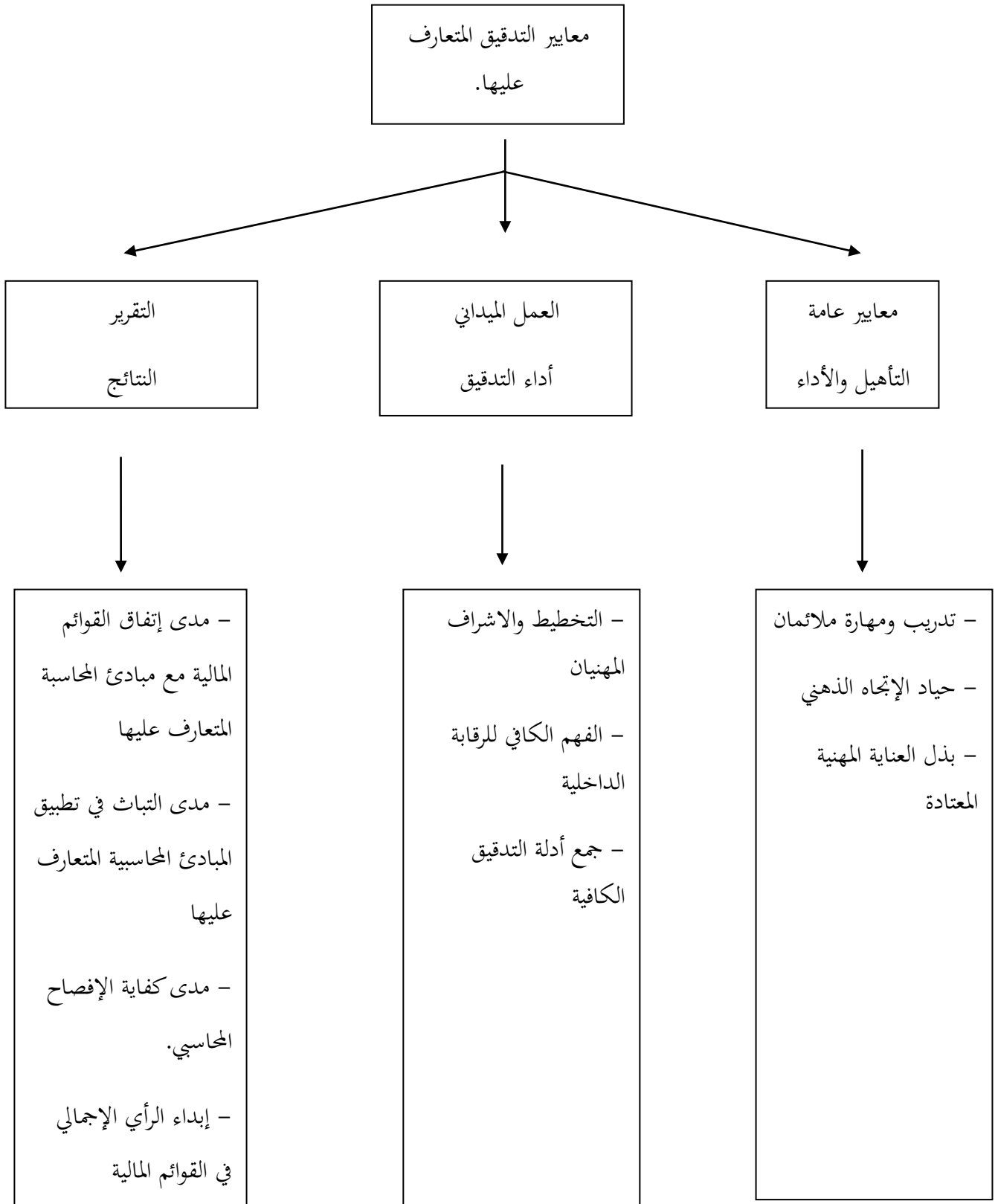
كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة و إن جاءت موجزة ، حيث تم في إجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948 إقرار تسعة معايير، وفي نوفمبر سنة 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابع ضمن معايير إعداد التقرير، وصدرت في كتيب للمعهد سنة 1954².

تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق(عامه) ، معايير متعلقة بالعمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي :

¹عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001، ص41.

²محمود السيد ناغي ، المراجعة (إطار النظرية والممارسة) ، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر ، المنصورة ، مصر، 1992 ، ص37.

الشكل رقم 2 : أنواع معايير التدقيق



مصدر : ارينز ألفين وآخرون ،المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ، السعودية،2005، ص 42.

الفرع الأول : المعايير العامة أو الشخصية¹

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات .

ويمكن حصرها في الآتي :

- أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهيل العلمي والعملية.
- أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد والإستقلال.
- أن يتحلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله وكذا في إعداد التقرير.

أولاً: التأهيل العلمي

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاء المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية ، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملماً بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ، ويظل مستعداً لإكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

¹ محمد الفيومي ، عوض لبيب ، مرجع سبق ذكره، ص35.

ثانيا: الاستقلال

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير وإستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

تتمثل الإستقلالية في نزاهة وإستقامة ونضج المدقق ، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية ، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة . كما عليه بإعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات ، أن يكون مستقلا فعلا ، أي يتمتع بكامل الحرية إتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة ، وأن لا يشاركهم أعمالهم و لا يربطه بالشركة عقد عمل¹.

ثالثا: العناية المهنية

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة إلتزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق ، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته ، وأن يعطي الإهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق . فتوفر عنصري الكفاءة والإستقلال غير كافي ، وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني².

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الإ استشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون إهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها، وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع

¹ محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص38 .

² محمد الفيومي ، عوض لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص39 .

ويفرض هذا الإجهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة وإهتمام، وأن تكون الخدمة كاملة.

الفرع الثاني : معايير العمل الميداني

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى الشخص المدقق بقدر ما هو ضروري فإنه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات ، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني.

تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، كما أنها توضح المراحل التي يمر بها المدقق خلال أدائه لمهمته إضافة إلى الوظائف المنوطة به ، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على اختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي :

- التخطيط والإشراف الملائمان.

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- ملاءمة أدلة الإثبات.

أولاً: التخطيط والإشراف الملائمان

يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق ، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل.

من ناحية أخرى، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم بإعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق¹.

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي :

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة، من خلال مقارنة الأداء المنجز من المدقق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج ، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للإنتهاء منها.

- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال إشماله على المفردات المراد فحصها و خطوات الفحص وتوقيته.

- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق ، من خلال إحتوائه على ما يجب القيام به ، والفترة الزمنية اللازمة لذلك وتوقيت البدء في عملية التدقيق والإنتهاء منها وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات.

- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني إنطلاقاً من تحديد مهام كل مدقق وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

ثانياً: الفهم للرقابة الداخلية

المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق ، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار

¹محمد الفيومي ، عوض لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة) ، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها ، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمراً مستحيلاً في المؤسسات الكبيرة¹.

وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية²:

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية.

- استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.

- إعداد قوائم إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

بعد الدراسة السابقة، يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن:

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية.

- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق.

يترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية:

- توسيع إجراءات التدقيق.

¹صلاح ربيعة، " المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق "، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص48.

² أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 27 - 28 .

- إختصار إجراءات التدقيق.

- الإعتماد على أعمال المدققين الآخرين¹.

حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي ، يجب أن يراعي ما يلي²:

- إفتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد ، ويضع المدقق برنامجا مبدئيا ، والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق

عناصر هذا البرنامج في المؤسسة ، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال النتائج المتوصل إليها ؛

- في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة ، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من

المدققين والمساعدين ؛

- تبادل الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق ، حتى يتوصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.

ثالثا: جمع أدلة التدقيق³

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساسا

سليما يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية ، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق.

فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم.

قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال ، كالملاحظة المادية ، العمليات الحسابية ، المعلومات التي يقدمها الطرف

الثالث ، المستندات ، إقرارات رجال الإدارة ، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة. وعلى المدقق أن يقيم جودة

ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميتها ، فكلاهما يساعد على الإقتناع بالدليل.

¹ أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص28.

² شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره ، ص44.

³وليم توماس وآخرون، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الكتاب الأول ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1997 ، ص51- 52.

يجب أن تكون الأدلة على قدر عالٍ من التمثيل للعينة المستخدمة ، ما يفرض كبر حجم العينة نسبياً حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية . أما فيما يخص جودة الأدلة ، فذلك يعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي ، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي .

الفرع الثالث : معايير إعداد التقرير¹

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي ، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول مشروعية وصدق الحسابات . غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار ، وتنقسم إلى أربعة معايير :

- مدى إتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية .

- ملاءمة الإفصاح المحاسبي .

- إبداء الرأي في القوائم المالية .

أولاً: مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها² .

يعني المعيار الأول من معايير التقرير ، أن يتضمن توضيحاً من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر هذا المعيار إلى المجموعات التالية :

¹ أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

² حيدر محمد علي بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2007 ، ص 51 .

المجموعة الأولى: المبادئ العامة .

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي :

- 1) مبدأ الحيطة والحذر
2) مبدأ الثبات
3) مبدأ الشمول
4) - مبدأ الأهمية النسبية
5) مبدأ الإفصاح .

يمكن إضافة مبدأ آخر جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية ، نتيجة لقيام العديد من الشركات بتطبيق الأعمال المحاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الالكترونية ، والتي نتجت عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات.¹

المجموعة الثانية: المبادئ العلمية المرتبطة بالربح

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي :

- 1) مبدأ تحقق الإيراد
2) مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

المجموعة الثالثة: المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي

تتضمن المبدأان الآتيان :

- 1) مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا
2) مبدأ التكلفة التاريخية

ثانيا: مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها²

يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى إستمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، إستنادا إلى إطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من

¹أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص29.

²وليم توماس ، أمرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره، ص55.

خلال التقارير. والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على إختلاف الدورات، كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة المالية وإنعكاساتها على القوائم.

ثالثا: الإفصاح¹

يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها ، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها .

المقصود بكفاية الإفصاح هنا ، أن يركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعدها إلى التفصيلات غير المجدية.

رابعا: إبداء الرأي

هذا المعيار يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة. أما في حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه انطلاقا من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الامتناع . وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها².

¹ محمد البشير، الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المدقق، العدد(51)، 2002، ص13.

² وليم توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص57.

خاتمة الفصل :

تم التعرض في هذا الفصل إلى عموميات حول التدقيق و محدداته ، حيث يعتبر التدقيق عملية فحص وتقييم لجميع نشاطات المؤسسة بشكل موضوعي، يقوم بها شخص مستقل ومحيد وهذا لإبداء رأي فني محايد حول وضعيتها المالية، كما أدى تطور التدقيق إلى تعدد أهدافه بتعدد أنواعه، وازداد أهمية بمعايره التي تم وضعها من قبل الباحثين، ويعتبر التدقيق الداخلي أحد أنواعه أداة مهمة داخل المؤسسة يعينها على الأداء الجيد وهو مكمل للتدقيق الخارجي من خلال التعاون القائم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مما يسهل مهمة هذا الأخير.

الفصل الثاني

مساهمة التدقيق في تحسين التسيير المالي للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر التسيير المالي من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها، حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، بعد أن كان هدفها هو تحقيق تقدمها وازدهارها، أصبح همها الوحيد هو إيجاد حلول تسمح لها ببقائها.

وحتى تحقق هذا الأخير لجأت إلى استخدام نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر خط دفاع قوي ويحمي مصالح المؤسسة، والذي يحقق سلامة تدفق أموالها وتوزيعها، وحماية أصولها وموجوداتها وسلامة عملياتها ودقة تسجيلها، واكتشاف الأخطاء إذا ارتكبت فور حدوثها، وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي.

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي ينقسم إلى ما يلي:

- المبحث الأول : عموميات حول التسيير المالي

- المبحث الثاني : علاقة التدقيق بالتسيير المالي

المبحث الأول :عموميات حول التسيير المالي

المطلب الأول : مفهوم التسيير المالي

الفرع الأول : نشأة التسيير المالي¹ .

كان في الولايات المتحدة الأمريكية أول ظهور للتسيير المالي حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك إستنادا إلى الكشوفات المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى إيلاء المساهمين في شركات المساهمة أهمية كبيرة لدراسة هذه المعلومات المالية، وقد تطور التسيير المالي خلال الأزمة الإقتصادية سنة 1929 تطورا كبيرا حيث أصبح يكتسي أهمية كبرى، وذلك بحيث المؤسسات عن هيكل مالي سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، وقد تأسست لجنة للأمن والصراف تعمل على نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933.

بعد الحرب العالمية الثانية شهد التسيير المالي تطورا ملحوظا وذلك في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون إهتماما بتحديد خطر إستعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وتطور المؤسسات و وسائل التمويل اللازمة وذلك بظهور لجنة عمليات البورصات التي حدد هدفها بتأمين الإختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة مساهمة للإدخار العمومي.

الفرع الثاني : تعريف التسيير المالي

لقد تعددت التعاريف التي نسبت للتسيير المالي التي نذكر منها²:

- يعتبر التسيير المالي تقنية من تقنيات مراقبة التسيير و هو ضمن المهام الرئيسية للوظيفة المالية.
- وعن طريقه تحدد نقاط القوة و نقاط الضعف للسياسات المالية المنتهجة من طرف المؤسسة.

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 13-14.

² مرجع نفسه، ص 11 .

- التسيير المالي هو مجموعة من الطرق التحليلية و الوسائل العملية التي تسمح للمؤسسة بتأكيد وجودها وإندماجها في المحيط.

- التسيير المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية لتقدير الحالة المالية في الحاضر والمستقبل للمؤسسة ، كما يساعد على أخذ قرارات التسيير الحسنة و المنفصلة و تطوير فعالية المؤسسة .

- التسيير المالي هو الأداة الأساسية للاتصال بين المؤسسة و محيطها المالي و الصناعي و التجاري¹.

- التسيير المالي عبارة عن تقنية قائمة على التنبؤ بالتدفقات المالية و كذلك توازن الهياكل العامة.

الفرع الثالث : أهداف التسيير المالي .

إن هدف كل مؤسسة هو تحقيق الربح اللازم للبقاء و الاستمرار، وتحقيق مردودية لاستثماراتها والعمل على وضع الإستراتيجيات المحققة لذلك و تحديد السياسات الموجهة لهذه الأخيرة، والتي توزع إلى أهداف عملية وميدانية بكل فترة أو سنة نشاط حيث توضع أهداف التسيير المالي ضمن الإطار.

ومن بين الأهداف الأساسية للتسيير المالي نذكر مايلي² :

1 -/ دراسة حاجيات المؤسسة من التمويل حيث تقوم بتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذه الحاجيات مع مراعاة الوقت المناسب للحصول عليها، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها الأموال المحصل عليها وكذا زمن تنفيذها.

2 -/ تعمل وفق الظروف الحالية والمستقبلية والوضعية المالية للمؤسسة بدراسة كل الإمكانيات المتوفرة أمامها للحصول على الأموال المطلوبة و المقارنة بين مختلف الاختيارات الموضوعة أمام المؤسسة واختيار أحسنها مردودية

¹P. CONSO et A.BOUKHAZER, **la gestion financiere de l'entreprise** , Edition préface cotta, Paris- Dunod, 1969, page 154.

² ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص 287 ، 288 .

وأقلها تكلفة مع مراعاة مختلف طرق التمويل والعوامل المؤثرة على المؤسسة من خلال ما توفره السوق النقدية والسوق المالية.

3 /- تعمل على دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع وكذا مجال البحث والتطوير لتقنياتها الصناعية من جهة، ودراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك من جهة أخرى، حيث تتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة، واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية، بيئية،..... الخ.

4 /- من المهام الأساسية والمعقدة التي تتكفل بها وظيفة التسيير المالي مهمة تسيير الخزينة، حيث تمثل القيم المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة، وبالتالي يمكن اعتبار تسيير الخزينة للمؤسسة ملتقى مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية.

5 /- إن متابعة استعمال الأموال تمر على قسم المحاسبة بنوعيتها العامة والتحليلية حيث تتكفل المحاسبة العامة بمتابعة تنفيذ الحركة المادية والمالية في مختلف أرجاء وظائف المؤسسة وتسجيلها حسب الزمن أما المحاسبة التحليلية تقوم بمتابعة تكاليف المنتجات و البضائع المفصلة ، وأعباء الأقسام والمصالح و ربطها مع المسؤولين عليها والتي على أساسها يتم رصد كفاءة العمليات الإنتاجية وفعاليتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ما هو غير مقبول منها من طرف المسؤولين فيما يعني بالمراقبة المالية¹.

الفرع الرابع: مهام التسيير المالي

نلخص مهام التسيير المالي فيما يلي²:

- تعظيم قيمة المؤسسة: التسيير المالي يرتبط أولا بتعظيم قيمة المؤسسة، هذه القيمة لا يمكن تحديدها بالنسبة للملكية أو الثروة الحالية المدخرة من طرف المؤسسة في تاريخ ما تكون عنصرا يسمح بتحديد القيمة، مع

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص 287 ، 288 .

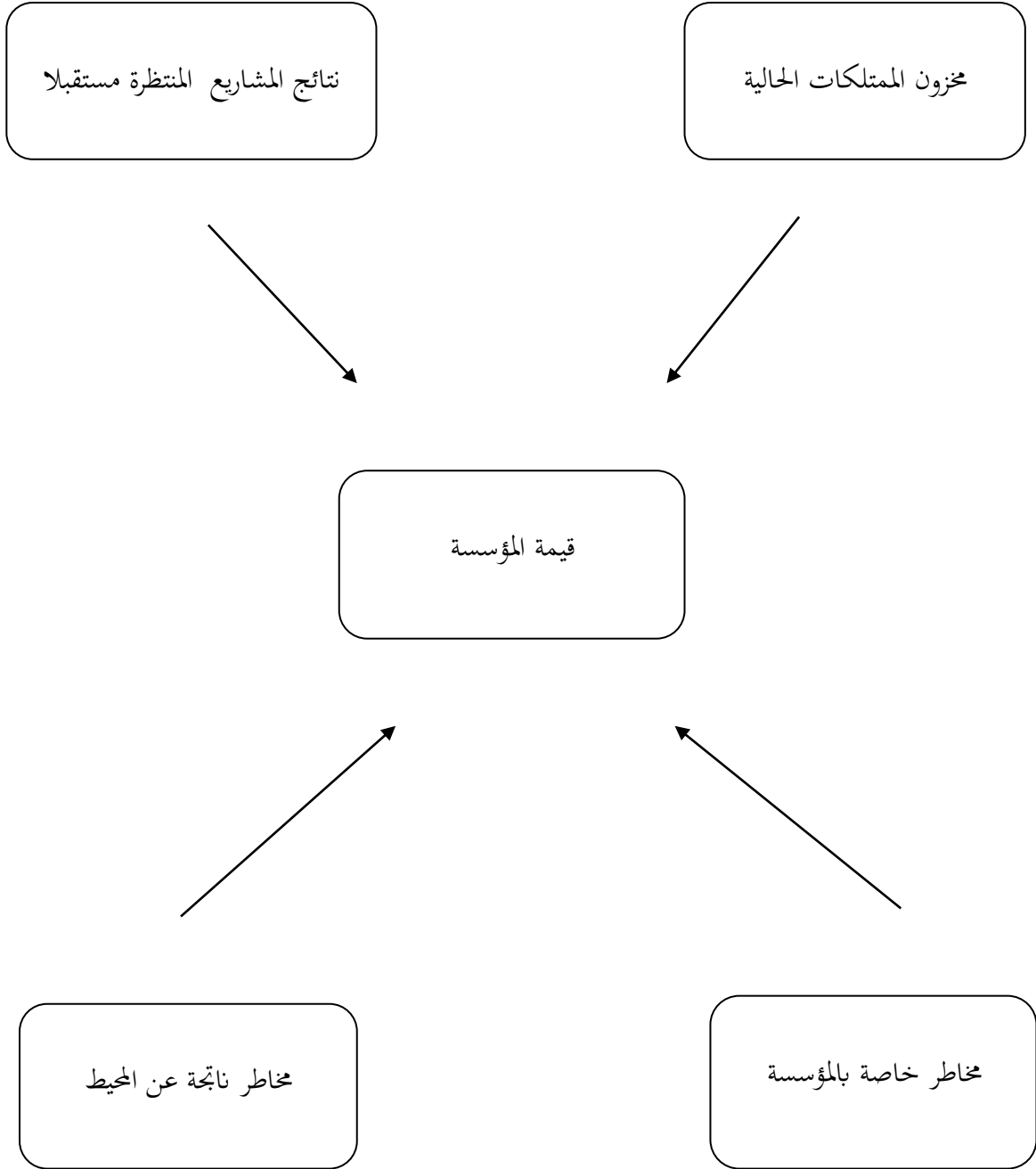
² جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2006 ، ص 407 .

الأخذ بعين الاعتبار النتائج المنتظرة في المستقبل بعبارة أخرى القيمة مسبقاً فهي تناسب القيمة الحالية التي يمكن ربطها مع المداخل المنتظرة في المستقبل من نشاطات المؤسسة، لهذا السبب فإن القيمة لا يمكن فصلها عن نوعية المشاريع التي تستثمرها المؤسسة.

إن القيمة الحالية للمؤسسة لا ترتبط بقيمتها، وإن أرادت هذه الأخيرة أن تحقق أهمية تأخذ في الحسبان ثلاث اعتبارات وهي :

- قيمة المؤسسة هي القيمة الحالية، أي ما يكافئ النتائج المستقبلية المنتظرة ؛
- يمكن اعتبار القيمة معياراً متحركاً.
- وهذا ما يفسر حساسية التقييم المرتبطة بمعلومات جديدة والتي بفضلها تصبح المؤسسة ذات قيمة عظيمة أو دنيا، فالعظمى بزيادة مؤشر المؤسسة في البورصة نتيجة لاكتشاف طريقة جديدة للإنتاج أو الحصول على صفقة مهمة متوسطة المدى، أما الدنيا نتيجة المشاكل التقنية و الإضرابات.....إلخ.
- إن التقويم واستقرار النتائج المستقبلية المنتظرة هي مرتبطة كذلك بالأخطار، وهي تنقسم إلى:
 - أخطار خاصة بالمؤسسة نفسها كالمديونية أو المشاكل الاجتماعية.
 - أخطار ناتجة عن المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات، كالأزمات السياسية والاقتصادية .

الشكل رقم 03 : محددات قيمة المؤسسة



مصدر : إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 34.

من خلال الشكل يمكننا أن نستنتج¹:

قيمة المؤسسة تزداد بازدياد نتائج المشاريع المنتظرة مستقبلا، وزيادة مخزون الممتلكات الحالية، وبتناقص المخاطر الخاصة بالمؤسسة والمخاطر الناتجة عن المحيط.

● ضمان مستوى المداخيل المالية: يجب على التسيير المالي أن يضمن مداخيل عالية للمؤسسة. ففي حالة الاقتراض مثلا على المسير المالي أن يحسن استغلال هذه القروض، حتى تكون المداخيل المالية كبيرة، فبذلك يتمكن من دفع الفوائد والتعويضات المتفق عليها مع القروض وبالتالي المؤسسة تحترم التزاماتها تجاه الغير.

من هنا نلاحظ أن المؤسسة لا تبحث عن الربح فقط وإنما كذلك على الكفاءة المالية؛

● التحكم في المخاطر المالية : إن المفهوم العام للمخاطر هو عدم الاستقرار في النجاحات المستقبلية، من مهام التسيير المالي التحكم ومحاولة الابتعاد عن هذه المخاطر، ومراقبة ومتابعة أثارها على المؤسسة من عدم الاستقرار الناتج من التغيرات المفاجئة في المحيط وتمثل هذه المخاطر التي تهدد المؤسسة في مخاطر الاستغلال المرتبط بهيكل المصاريف وخطر المديونية المرتبط بعدم القدرة على التسديد ، و خطر متعلق بتغير نسب الصرف والفائدة .

المطلب الثاني : مكانة التسيير المالي في هيكل المؤسسة .

إن التسيير المالي يشغل مكانا أساسيا في وظائف المؤسسة، من جهة يحتوي تقنية خاصة ويتطلب تخصص عليه، مما يعطيه في كثير من الأحيان الحق في نوع من الاستقلال في القرار، ومن جهة أخرى القرارات الصادرة عن كل وظائف التسيير تؤدي إلى آثار مالية لأنها تحدث حركة في المداخيل أو التشغيل كالربح أو المصاريف، وعليه فإن التسيير المالي يخضع لمجموع قرارات التسيير ويستجيب لمجموعة من التدابير ذات الطبيعة المختلفة

¹ جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، مرجع سبق ذكره، ص 408 .

التي تأخذ في المؤسسة.

إن تنظيم المؤسسات لا بد أن يتحمل في طياته خصوصية الوظيفة المالية الضرورية بالتخصصات الأخرى للتسيير.

الفرع الأول : حالة المؤسسات ذات الهياكل الصغيرة

في المؤسسات الصغيرة تقسيم العمل بين وظائف التسيير محدود نسبيا، لذا فإن الوظيفة المالية تكون عموما ملقاة على مسؤول متعدد التخصصات قد يكون هذا الشخص هو المدير و المسير وهو المتكفل وحده بكل مهام التسيير بما فيها المالية وما تحويه من تنظيم وتخطيط ورقابة ، عندما يشتغل شخصا بالتسيير أو الإدارة، هذا المسؤول قد يكون نفسه مسؤول المحاسبة أو عون إداري، في هذه الظروف فإن المسؤول عن مهام التسيير المالي في حاجة إلى تقنية كبيرة أو تخصص عالي، لكن يحتاج إلى ميزات خاصة كالصرامة والفطنة في متابعة التوازنات المالية وصفات جيدة للعلاقات مع الغير للنجاح في التعامل مع المتعاملين الداخليين والخارجيين "كالبنوك مثلا"¹.

الفرع الثاني : حالة المؤسسات ذات الهياكل المتخصصة

في المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة يكون تقسيم العمل دقيق، والوظيفة المالية تكون من مهام مسؤول متخصص، فنظرا لتوسع مجال المالية في السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بتقوية للاستقلال في التسيير المالي، وظهر في ذلك من خلال الفصل بين التسيير المالي والإدارة العامة عكس ما كان سائدا ، فوكلت المهام المالية إلى مسؤول مالي و المهام الإدارية لمسؤول إداري².

كما يمكن القول أن في المؤسسات الكبيرة تتعدد الأمور، فالإمام بالوظيفة المالية يستوجب إسنادها إلى إدارة بكاملها، وتصبح مهمة المسير المالي تتمثل في الإشراف والتنسيق فقط، بينما المهام المالية الأخرى فتقوم بها مجموعة من الأفراد تتمثل أدوارهم كمساعدين ماليين داخل الإدارة المالية، وتصبح تتمثل وظائف المسير المالي

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص258 .

² مرجع نفسه، ص286 .

فيما يلي¹ :

- تحليل الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة بالاستعانة بالكشوفات المحاسبية من ميزانيات محاسبية وجداول حسابات نتائج وجداول مراجعة وغيرها، لوقوف على جوانب القوة والضعف لاستخلاص الحلول المناسبة.
- وضع خطط مالية في شكل موازنات تقديرية (مبيعات- إنتاج- تمويل- استثمارات- خزينة) مع تحليل الفروق في الموازنات التقديرية السابقة للتوفيق بين سيولة المؤسسة في الأجل القصير و ربحيتها في الأجل الطويل.
- وضع هيكل تمويل يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة ويتلاءم مع الظروف العامة الخارجية مع تحديد مصادر التمويل المتاحة وتكلفتها و وضع المزيج التمويلي المناسب الذي يعظم منافع المساهمين.
- وضع برنامج لتسيير الأصول الثابتة يشمل التجديد والتوسع، بما يضمن مسايرة المؤسسة للتطورات التكنولوجية في سوق المنتجات ورفع حصتها في سوق الاستهلاك، وتأمينها للعملية برأس مال عامل للتوفيق بين الأصول وإستحقاقية الخصوم.
- الاحتياط لمواجهة الظروف المالية الخاصة في المؤسسة والتي قد تكون نتيجة مخاطر عامة تفرض على مؤسسة الإندماج عوض الإفلاس.

المطلب الثالث : أدوات التسيير المالي و علاقته بالمحيط

بما أن التسيير المالي جزء من المؤسسة الذي بدوره يربطه علاقة بالحيز الداخلي و هو المحيط الداخلي و الحيز الخارجي و هو المحيط الخارجي و شكل العلاقة حيث ستؤدي للقيام بدورها بأحسن الظروف وفي الوقت المناسب.

الفرع الأول : أدوات التسيير المالي¹

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 9-10.

لكي يكون التسيير المالي أكثر نجاعة لا بد له بأن يستعين بأدوات تساعد على أداء مهمته على أكمل وجه حيث يمكن أن نميز بين نوعين منها :

- أدوات داخل المؤسسة: نقصد بها المعلومات الخاصة بالتسيير المستمدة من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية و مراقبة التسيير داخل المؤسسة، حيث تتم دراستها و معالجتها و ذلك بحساب النسب المئوية و إعداد جدول التمويل.... الخ .

- أدوات خارج المؤسسة: نقصد بها أن يجمع المسير المالي كل ما يتعلق بالمحيط الاقتصادي وأن يتمتع بدرجة واسعة لقانون الأعمال و يجمع المعلومات المتعلقة بالسوق والمنافسين ، فالمسير المالي يقوم بإعداد تقديرات يستعمل فيها الرياضيات التقديرية المتمثلة في الإحصاء والاحتمالات، الرياضيات المالية وتقنيات تحليل المعطيات .

الفرع الثاني: علاقة التسيير المالي بالمحيط²

بما أن للمؤسسة علاقة تربطها بمحيطها الداخلي والخارجي من هنا يجب على التسيير المالي أن يتعامل معهما:

- علاقته بالمحيط الداخلي : لضمان استمرار الإنتاج يسهر المسير المالي على توفير الأموال اللازمة للحصول على المواد الأولية من جهة والاستثمارات من جهة أخرى، و ذلك وفق الأهداف المسطرة من طرف مسؤول الإنتاج، كما أنه يقوم بتوفير الإحتياجات اللازمة لتطبيق سياسة المؤسسة في مجال البيع و الذي يتم بحملات إعلانية ، والمحددة مسبقا من طرف المصلحة التجارية .

فالمسير المالي يعتبر في كل الحالات الحكم بين الإحتياجات المعطاة من طرف المسؤولين والمتطلبات المالية للمؤسسة

، وبالتالي يعتبر مستشارا في خدمة الإستراتيجية العامة للمؤسسة كما أن المسير المالي يمكنه التدخل

في عملية التوظيف و تحديد الاجور وكل المعطيات الإدارية التي لها آثار على التسيير المالي .

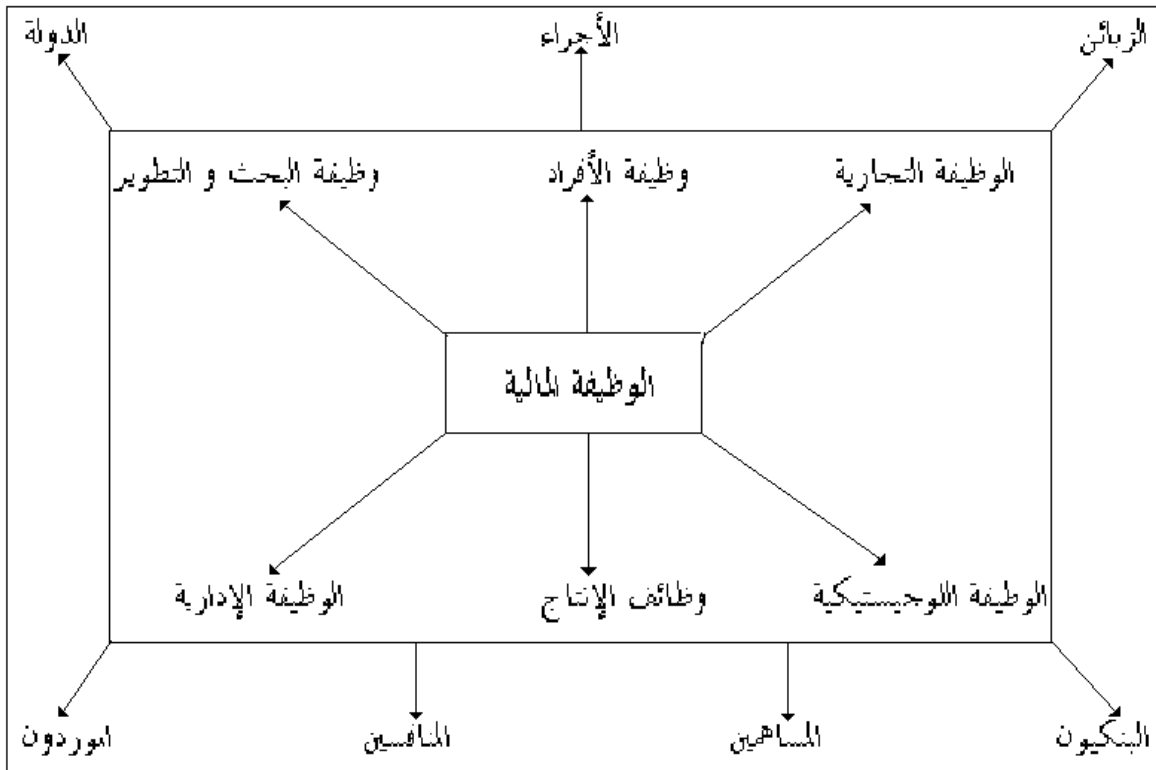
¹ تاريخ الاطلاع يوم 15/03/2016/ http://arabfxbrokers.com/showthread.php?t=13188/

² محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 150.

- علاقته بالمحيط الخارجي : يقوم المسير المالي بوضع مخطط التمويل في المدى المتوسط والمدى الطويل بناء على جمعه للمعلومات المتعلقة بالاحتياجات المالية الداخلية ، حيث يتعلق الأمر بالاحتياجات المالية للاستثمارات الصناعية والتجارية مع إظهار الموارد المالية المطلوبة ، ويقوم بوضع مخطط للخزينة وهذا للتأكد من وفاء المؤسسة في المدى القصير، ولإظهار الاحتياجات المالية على المسير المالي أن يلتقي بالأطراف الخارجية والمتمثلة في المساهمين والمصرفيين والمتدخلين في سوق البورصة (في المؤسسات الكبيرة) ، حيث يكمن دور المسير المالي في إقناع هؤلاء الوسطاء بأن الاحتياجات مبررة والمؤسسة بدون شك ذات مردودية وفيه في الحاضر والمستقبل ، و يتم ذلك بواسطة تقديم وثائق تظهر تقديرات مقنعة بالإضافة فإنه يعمل للحصول على الأموال بأقل التكاليف¹.

و لإظهار محيط التسيير المالي نضع الشكل التالي :

الشكل رقم 04 : علاقة التسيير المالي بالمحيط



¹ محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 150.

مصدر: Stéphane Griffiths , **gestion financiere** , chihab ,1996, page 04:

المطلب الرابع: متطلبات التسيير المالي

إن المسير المالي يخضع إلى متطلبات التسيير المالي التي تعد من أهم الركائز التي يجب الاعتماد عليها ودراستها حيث يعتبر عامل التوازن المالي أي قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها و الخزينة وعامل المردودية وكذلك الخزينة من أهم العوامل الأساسية لمتطلبات التسيير المالي.

الفرع الأول : التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها"¹. من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة، رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات .

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية²:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛

¹G. HIRIGOYEN, **panorama de la gestion** , Editions Chihab, Batna (Algerie),2003, p146.

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 21- 22 .

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛

- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

- مؤشرات التوازن المالي:

تسمح هذه المؤشرات بالحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة، ومن تقييم الوضعية المالية لها، وتمثل أساسا في رأس المال العامل، إحتياج رأس المال عامل للخزينة.

أولا : رأس المال العامل

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بشدة بمفهومي سيولة الأصول و استحقاقية وسائل التمويل، و انطلاقا من هذا الارتباط يعرفه P. Conso كما يلي: "رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة"¹.

من التعريف يتضح بأن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة و الذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة، و يعرفه البعض بتعريف لا يختلف عن سابقه في الجوهر كما يلي: "رأس المال العامل المالي هو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة"².

وهناك من يستخدم رأس المال العامل كبديل للإحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير الأجل وبالتالي يتمثل في كون المؤسسة تخصص أصولا متداولة إضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون القصيرة الأجل. تكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لإستدراك العجز في السيولة"³.

¹ P. CONSO, R. LAVAUD, **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982, p08.

² عليمي حسن خلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص40.

³ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص32.

أما أهميته فتتجلى من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة، وذلك من خلال النقاط التالية¹:

- يعتبر رأس المال أحد المؤشرات الأساسية للتوازن المالي للمؤسسة، وذلك من خلال التحكم في وضعية خزينة المؤسسة. فكلما كان حجم رأس المال العامل كبير أدى ذلك إلى توفير سيولة أكبر للخزينة، مع الأخذ بعين الإعتبار حجم احتياجات رأس المال العامل.

- يحقق مستوى عالي من التناسق بين درجة السيولة و درجة الإستحقاق، حيث يسمح بتمويل جزء من أصول المؤسسة والتي تتمتع بدرجة سيولة عالية، وذلك بواسطة رؤوس أموال تتميز بدرجة استحقاق جد ضعيفة.

- يوضح قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل، مما يتيح لها تعزيز قدرتها التفاوضية مع المستثمرين و البنوك².

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين: هما أسلوب أعلى الميزانية و أسلوب أسفل الميزانية³:

1- أسلوب أعلى الميزانية : هو الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

$$1- \text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} .$$

$$= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة} .$$

$$2- \text{التغير في رأس المال العامل الصافي} = \text{التغير في الأموال الدائمة} - \text{التغير في الأصول الثابتة} .$$

هذا الأسلوب يتركز على أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

2- أسلوب أسفل الميزانية : في هذه الحالة هو الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

¹ براق محمد، "بورصة القيم المتداولة و دورها في تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1998، ص 63.

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ علي شيتور، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية - تخصص فحص محاسبي، جامعة خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 38.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$= (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

العوامل المؤثرة في مستوى رأس المال العامل¹:

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية والتي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، حيث أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية .

تنتمي تلك العناصر إلى الأموال الدائمة أو إلى الأصول الثابتة فقط لأن العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل تغييرها لا يؤثر في رأس المال العامل فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي إما إلى نقصان عنصر آخر منها و إما إلى زيادة عنصر من الديون القصيرة الأجل، فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام (أي نقص في المخزونات) يؤدي إلى زيادة في قيمة العملاء أو أحد النقديات .

الجدول التالي يوضح العناصر التي تزيد في رأس المال العامل و العناصر التي تنقص منه .

¹ إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 12.

الجدول رقم 02: العناصر المؤثرة في مستوى رأس المال العامل

| العمليات المنقصة من رأس المال العامل | العمليات التي تزيد في رأس المال العامل |
|---|---|
| <p>(1) - زيادة الأصول الثابتة:</p> <p>- قيم معنوية</p> <p>- قيم ثابتة</p> <p>- قيم أخرى</p> <p>(2) - انخفاض الأموال الدائمة</p> <p>- نقص الأموال الخاصة</p> <ul style="list-style-type: none"> • توزيع الاحتياطيات • توزيع أرباح الأسهم • اقتطاعات لفائدة المستغل • خسائر الاستغلال <p>- تسديد الأموال المقترضة</p> | <p>(1) - زيادة الأموال الدائمة</p> <p>- زيادة الأموال الخاصة، زيادة رأس المال والاحتياطيات، إعانات الاستثمار... الخ</p> <p>- زيادة القروض الطويلة و المتوسطة الأجل</p> <p>(2) - انخفاض الأصول الثابتة</p> <p>- التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة و الأخرى</p> |

مصدر: علجيمي حسن لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 41.

من الجدول يتضح أن زيادة عنصر من الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى

رأس المال العامل، أما زيادة عنصر من الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادته¹.

¹ علجيمي حسن لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل

إحتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي و خاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإحتياج منه¹.

تعرف إحتياجات رأس المال العامل، بأنها تعبر عن المقدار الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل لمواجهة إحتياجات السيولة، عند حلول مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وهذا لضمان السير العادي لدورة الإستغلال.

تحسب إحتياجات رأس المال العامل مباشرة من العلاقة التالية² :

$$\text{(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية)}$$

يمكن تحديد المدة التي تحتاج خلالها المؤسسة الى رأس المال العامل من خلال مقارنة الإحتياجات من رأس المال العامل مع حجم النشاط، وذلك ما يمكن صياغته في شكل المعادلة التالية :

$$\text{مدة إحتياجات رأس المال العامل} = \text{قيمة إحتياجات رأس المال العامل} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

¹ حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 120.

²G. NORBERT , **finance d'entreprise les règles du jeu**, les éditions d'organisation, France, 1997, p121.

تتأثر احتياجات رأس المال العامل خلال دورة الإستغلال بالعوامل التالية¹ :

- تتأثر بالتغير في حجم النشاط أي في التغير في حجم المبيعات خلال دورة الإستغلال، حيث يزداد بإنخفاض المبيعات و ينخفض بزيادتها.

- عندما تتم التحصيلات قبل التسديدات، حيث تصبح الاحتياجات عبارة عن مصادر مالية متاحة، وبهذا تضمن المؤسسة السيولة اللازمة لمواجهة احتياجات التمويل دون الوقوع في مشكل نقص السيولة.

ثالثا: الخزينة

تعرف الخزينة بأنها مجموعة الأموال التي تتوفر لديها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا، من مبالغ سائلة خلال الدورة².

زيادة قيمة الخزينة تزيد عن مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها³.

إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\begin{aligned} \text{الخبزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية} . \\ &= \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل} . \\ &= (\text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}) + (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}) - (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة}) . \end{aligned}$$

و هناك ثلاث حالات لوضعية الخزينة هي⁵:

¹ عبد القادر بوعزة، "التأثير الجبائي على إختيار مصادر تمويل المؤسسة"، مذكرة ماجستير، الجامعة المركزية بالجزائر، 2003 - 2004، ص 141.

² دادي عدون ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁴ بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 110.

⁵ إسماعيل عرباجي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- الخزينة موجبة ($0 <$) : وجود فائض نقدي يجب إستغلاله بشكل عقلاني، تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة .

- الخزينة سالبة ($0 >$) وجود عجز يعني أن المؤسسة بحاجة إلى سيولة و هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة و يفرض عليها هذا الاختلال، الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

- الخزينة معدومة ($0 =$) تشغيل جميع الأموال النقدية ، تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال عامل متساويين و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت¹.

الفرع الثاني : النسب المالية²

صنفت النسب المالية المستخدمة في التحليل وفقا لنشاط او المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة وقد قسمت إلى أربع مجموعات رئيسية منها :

- نسبة الهيكلية.

- نسبة المديونية.

- نسبة المردودية.

- نسبة السيولة .

¹ إسماعيل عرباجي ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

² خيسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة الجزائر، 2012، ص 83 .

أ - نسبة الهيكلية: هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية وكذلك للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، و يتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

1/- نسبة التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة. ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن، أن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة.
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناها رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة و بالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال .

2/- نسبة التمويل الذاتي: تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة، وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تبين مدى امكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

● إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك

أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة

و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد ؛

● إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض

من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة

أن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.¹

ب - نسبة المديونية : و هي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها .

1- / نسبة الاستقلالية المالية : لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 ، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع

الخصوم. و إلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلالتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50 % من الديون.²

¹ خميسي شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص83.

² زينة قمرى، "مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2009، ص9.

2/- نسبة قابلية التسديد : تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعاً منطقياً أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها و بالتالي فإن أكثر من 50% من أصول المؤسسة ممولة بالديون¹.

ج - نسبة السيولة : هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى، او قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب و التي تتمثل في :

1/- نسبة السيولة العامة: و تسمى سيولة رأس مال العامل و تبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ

الاستحقاق و تعطى هذه العلاقة¹ :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأسمال عامل موجب.
 - أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأسمال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.
 - أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة.
- 2/- نسبة السيولة المنخفضة، المختصرة: وتسمى السيولة المختصرة و هي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول و تعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.³

3/- نسبة السيولة الحالية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل و تعطى بالعلاقة التالية :

¹ زينة قمري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² مليكة زغيب، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ مليكة زغيب، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 39.

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى و تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

4/- نسبة سيولة الأصول: تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول و تتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 و حتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا و تعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير و بالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل¹.

د- المردودية :

المردودية هي النسبة بين النتيجة المحققة و الوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة وبالتالي فإن المردودية بالنسبة للمؤسسة يمكن حسابها انطلاقا من النتيجة المحصل عليها، وكذلك انطلاقا من الجهد المبذول.

¹ علي شيتور، مرجع سبق ذكره، ص 60.

فإذا أردنا حسابها فالعلاقة المعبرة عنها هي ¹:

$$\frac{\text{المردودية} = \text{النتائج المحققة}}{\text{الوسائل المستعملة}}$$

أولاً: أنواع المردودية:

يوجد عدة أنواع للمردودية تبعاً لتعدد و اختلاف وجهات النظر حول مفهومها، يمكن أن نذكر منها ²:

1- المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة و مجموع الأموال التي إستعملتها. ويمكن صياغة هذه

العلاقة على شكل المعادلة التالية :

$$\frac{\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية و قدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة

الإستغلال، والمردودية الاقتصادية تتركز على عاملين أساسيين هما: هامش الربح ومعدل دوران الأصول، وتستطيع

المؤسسة أن تحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين ³ :

- معدل دوران الأصول : يقصد به عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات؛

¹ عبد القادر بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² السعيد فرحات عباس، الأداء المالي للمنظمات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 112.

³ جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- هامش الربح : ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنائير المبيعات، الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف.

2- المردودية المالية:

تعرف المردودية المالية على أنها "ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها"¹.
وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3- المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة)².

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي "X" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها
و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{نسبة المردودية التجارية} = \text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ثانيا: المردودية ضمان لنمو المؤسسة¹:

¹ علي شيتور، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² زينة قمري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

إن المردودية تعطي للمؤسسة إمكانية الحصول على :

- تمويل ذاتي من جهة و من جهة أخرى ما يسمى بمكافأة رؤوس الأموال المستعملة.
- إفراز فائدة صافية تضمن في المرحلة الأولى تمويل ذاتي موسع يسمح بالحفاظ على الآلة الإنتاجية من جهة، تمويل استثمارات جديدة من جهة أخرى، فنسبة التمويل الذاتي على الاحتياجات المالية والتي تسمى بنسبة التمويل الذاتي نستطيع من خلالها قياس نسبة الاستثمارات الممولة ذاتيا، وتلك التي يمكن أن تغطي بالموارد المقترضة.

- هذه الفائدة تسمح في المرحلة الثانية بمكافأة المساهمين بواسطة توزيع أرباح الأسهم.
- بالنسبة للمساهم الذي يحتفظ بأسهمه والذي دخله الوحيد في مكافأة الأسهم إذا لم تتم عملية البيع ، فائض القيمة ليس إلا تقديريا ، إضافة هذه الأخيرة أرباح الأسهم المدفوعة تقدر المردودية السابقة للسهم ، المردودية بهذا الشكل تساهم من جهة أخرى في الحفاظ على المساهمين القداماء في المؤسسة ومن جهة أخرى في جلب مستثمرين جدد لاسيما عند عملية الرفع في رأس مال المؤسسة .

المبحث الثاني : علاقة التدقيق بالتسيير المالي

¹ G.HIRIGOYEN, op – cit , p 152 - 153.

المطلب الأول : دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي

يرتبط نظام الرقابة الداخلية وعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل المؤسسة، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية اكتشاف النقائص والثغرات واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات السليمة، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة الداخلية. وإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه، فإن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة والضعف التي تكشف عند انجاز الأنشطة داخل المؤسسة .

الفرع الأول : تعريف نظام الرقابة الداخلية و الأداء المالي

أولا : تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعدد التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها ، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

- التعريف الأول: عرف من طرف الهيئة الدولية لتطبيق التدقيق IFACI على أنها " نظام يحتوي على خطة تنظيمية، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة ، من طرف المديرية بغية الأهداف المرسومة ، لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، اكتشاف الغش والأخطاء،تحديد مدى تمام الدفاتر المحاسبية ، وكذلك تتضمن الوقت المستغرق ، في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصدقية¹.

¹ عزوز ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- التعريف الثاني: تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين 1984: "نظام الرقابة الداخلية، هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المعتمدة، داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان الدقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع فعالية الاستغلال و المحافظة على السير، وفقا للسياسات المرسومة¹.
 - التعريف الثالث: "الرقابة الداخلية هي مختلف الإجراءات والضمانات ، والضوابط الإدارية والمحاسبية وغيرها ، التي تعدها وتنفذها المؤسسة تحت مسؤوليتها ، من أجل حماية الذمة المالية، نوعية المعلومات المحاسبية والتسييرية ، ومدى مطابقتها مع تعليمات الإدارة وتفصيل تحسين الأداء² .
 - التعريف الرابع : عرفه S. franclin –G.r.Terry " تقييم الاعمال المنجزة ،حيث من الضروري وضع المعايير التصحيحية ، التي تبين أن المنجز مطابق للمخطط"³.
 - التعريف الخامس: كما عرفه " Marcel la flamme : "الوظيفة المتممة لعملية التسيير، حيث لا يمكن أن نقوم بوظيفة الرقابة دون الوظائف التي تسبقها (تخطيط، تنظيم، دفع)، فهي تتركز على تمكنها من قياس التطورات المحققة ، بالمقارنة مع المتوقعة(المخططة)، والتي تظهر إذا كان الوضع يتطلب عمل تصحيحي على مستوى العمليات الأساسية⁴ ."
- وبصفة عامة يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو خطة تنظيمية وإجراءات ووسائل مبنية لأجل حماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، ويعتبر هذا التعريف أشمل لكونه يتضمن أنظمة الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة المالية وغير المالية، وذلك لتحقيق الرقابة الوقائية لمنع الغش و الأخطاء والتلاعب والسرعة

¹ R. BIRIEN et J.SENICAL, **contrôle interne et vérification**, Edition preportaine inc, Canada, 1984, p36.

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

³ GEORGE et R.TERRY, STEPHA, FRANKLIN, **Les Principes du management**, Edition Economica Paris,1985, p 490.

⁴ M. LA FLAMME, **le management approche systémique**, Gaetan Morin, Canada, 1981, p 349.

في اكتشافها عند حدوثها، وكذلك السيطرة على مواطن الإسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الأداء الإنتاجي¹.

ثانيا : تعريف الأداء المالي

لقد اجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوة) والسلي (نقاط الضعف) لأدائها المالي².

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة³.

ومن جهة أخرى فان الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، ومما سبق فان الأداء المالي هو⁴:

أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على:

- تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 222.

³ علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 67.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 45.

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من السابق .

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو أداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

وتعتبر المؤسسات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للمؤسسات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية وفعالة¹.

الفرع الثاني : علاقة نظام الرقابة الداخلية بتقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة فقد عرفها أحد الباحثين " الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي تصل إلى هدف محدد، وأن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها أو تأكيد مساراتها الفعلية إذا كانت تتجه فعلا إلى الانجازات المرغوبة، أي أن العملية الرقابية الشاملة بما فيها تقييم الأداء تختص أساسا بوظيفتين :

الأولى محاولة رفع الأنشطة في الاتجاهات المحققة لأهداف ومنعها من الانحراف، والثانية تصحيح مسارات الأنشطة، وهذا هو تقييم الأداء² " .

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

² محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسة في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012-2013، ص10.

وحسب FAYOL الرقابة على التحقق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة. وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف الموضوعة والتعليمات الصادرة والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء.

ومن خلال تعريف FAYOL يمكن ملاحظة التداخل الكبير بين تقييم الأداء والرقابة من حيث الغرض منها واعتبر COULAUD و DERVAVAUX أن الهدف من مراقبة التسيير هو ضمان أن القرارات التي اتخذتها الإدارة العليا يتم تتبعها بفعالية وكفاءة من أجل تحسين أداء المؤسسة¹.

الفرع الثالث: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية

أن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية والأصول المادية للمنشأة، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة. والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. فأبي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فانه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية، والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية.

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد "معلومات"

¹ كوتر بوغابة، " دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 - 2012، ص33.

صالحة للاستعمال .

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم. ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الأعمال بالمؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية¹.

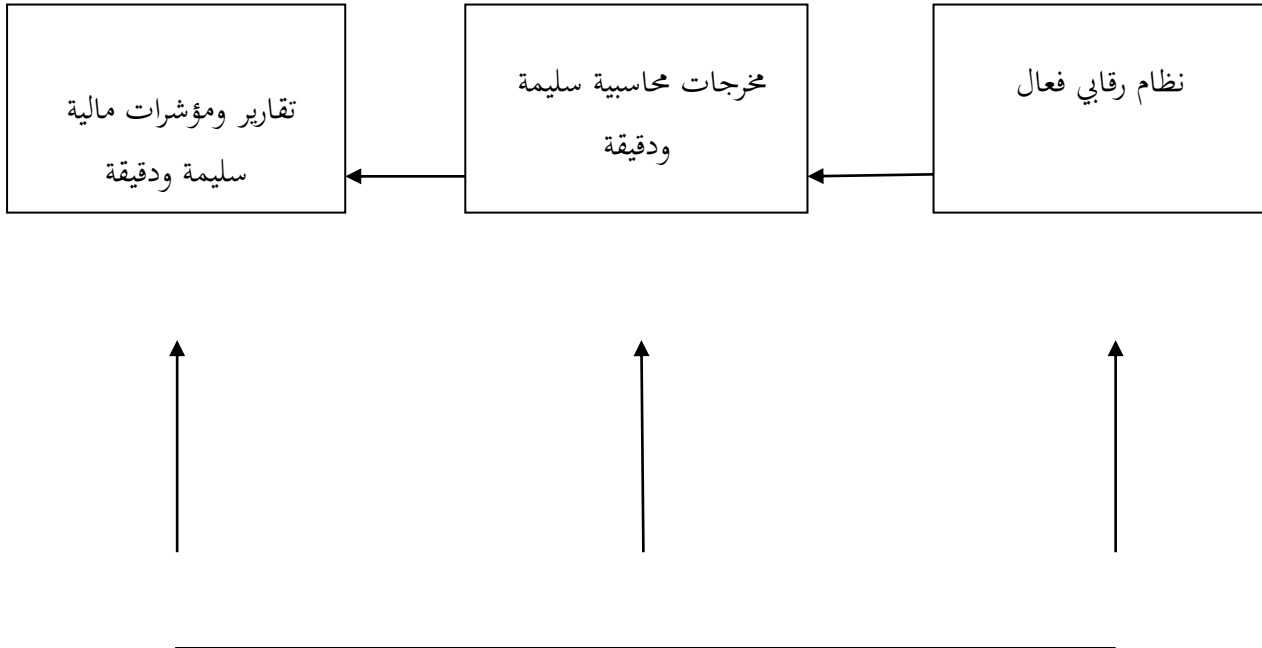
ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام رقابة داخلي فعال وجيد فإنه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي. فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة².

وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

¹ محمد طواهر تلامي، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² مجنح عتيقة، "دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 83.

الشكل رقم 05 : علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي



مصدر : مجنح عتيقة، "دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 83.

الفرع الرابع: الدور الرقابي للمدقق الداخلي

يشير الباحثون إلى أن مهنة التدقيق الداخلي تعد أحد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والمناعة والمصححة، كما يشير إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي ليس فقط جزءاً من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصاً بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دولياً،

ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية¹.

الدور المنوط بالتدقيق الداخلي في اختبار مدى الالتزام بنظام الرقابة كإجراءات وسياسات وقواعد وضوابط يوفر حاجة ملحة وهامة للإدارة حيث أن الالتزام بنظام الرقابة ومتطلباته يعتبر أمراً في غاية الأهمية وقد تفوق أهميته وجود نظام للرقابة الداخلية ومن هنا تنبع أهمية التدقيق الداخلي في هذا الأمر، ويمكن لنا أن نقدر العناء الذي تتحمله الإدارة العليا فيما لو قامت هي بالانشغال بتدقيق مدى الالتزام وإجراء الاختبارات المتعلقة بذلك خصوصاً إذا تذكرنا عدم قدرة المدقق الخارجي على القيام بذلك لعوامل عديدة².

أما بالنسبة لقيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات فالمقصود منه تقييم نظام الرقابة بشكل شامل بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية في هذا الأمر، ولكن هنا ينبغي التأكيد على الدور الاستشاري للمراجع الداخلي بمعنى عدم مبادرته في الأساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، حيث يشير الباحثون إلى أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل من خلال مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيقها.

¹ بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة- جامعة الأزهر، العدد 30 ، 2005، ص111.

² يوسف سعيد يوسف المدلل، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، رسالة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة- عمادات الدراسات العليا- كلية التجارة، 2007، ص112.

تقييم نظام الرقابة الداخلية يمر بعدة خطوات وهي :

1- جمع الحقائق والمعلومات عن النظام: ويقصد به تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل

الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل

هذه الأنظمة وهذا يستلزم جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط

التدفق داخل الوحدة ودليل الإجراءات.

2- فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم

وفقاً لما محدد مسبقاً وذلك يتم بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب

لهذه الاختبارات

3- تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فبعد القيام بجمع

المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية

وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وتواجد العثرات والثغرات

وأوجه القصور والنقص فيه¹.

المدقق الداخلي لانجاز الأمور السابقة ينبغي عليه الفحص الدقيق والمنظم للأمور التالية والقيام بما يلزم تجاهها²:

1- مدى جدية وفاعلية نظام الرقابة في تحقيق المهام الموكلة إليه وانجاز الأهداف المحددة.

2- مدى الالتزام بمعايير وقواعد السلوك المهني الخاصة بأداء عملية الرقابة.

3- شمول الرقابة على جميع أوجه نشاط المنظمة وأعمالها.

4- شمول الرقابة على جميع أوجه النشاط المالي والمحاسبي والإداري والتشغيلي وغيرها.

5- شمول عملية الرقابة العمليات والناتج.

¹ يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² بكري، مرجع سبق ذكره، ص 128.

6- وجود إجراءات ووسائل محددة تستخدمها في تحليل الانحرافات السلبية ومعالجة الأخطاء التي تكتشفها أثناء التنفيذ وتفعيل الايجابي منها وتطويره.

7- تخصيص بعض أنظمة الرقابة لتنفيذ رقابة مستمرة لبعض الأنشطة والمجالات التي تحتاج إلى التقييم والمتابعة المستمرة .

8- إعداد نماذج مختلفة لأنواع التقارير بما ينسجم مع متطلبات عملية الرقابة ونوع البيانات والمعلومات التي تمد بها الإدارة (مستمرة، دورية، مطولة، مختصرة، خاصة... الخ).

9- تحديد الآلية التي تساعد أنظمة الرقابة في المنظمة من الاستفادة من جميع المستجدات والمستحدثات من معايير وإرشادات تهدف إلى تطوير وتحسين عملية الرقابة.

10- السعي دائماً لتضمين تقاريرها مقترحات وتوصيات جدية وموضوعية وبناءة تشجع الإدارة على الأخذ بها ومتابعتها¹.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين IIA موقفه من عملية قيام المدقق الداخلي بتقييم نظم الرقابة الداخلية

في نشرته الصادرة مؤخراً في يونيو عام 2005 بعنوان Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on (Internal Control)

وأشارت هذه النشرة إلى أن هناك مسؤولية تقع على مدير التدقيق الداخلي بشأن تقديم رأياً نهائياً وخلاصة واستنتاجات حول نظم الرقابة المستخدمة ومدى ملائمتها وليس فقط الإشارة إلى نقاط الضعف في هذه النظم، وهذا من شأنه أن يحيل مسؤولية ترجمة توصيات هذا التقرير على أرض الواقع إلى من رفع لهم التقرير وبالتالي يتشاركون في المسؤولية بخصوص إصلاح نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وأشارت النشرة أيضاً إلى أن التقرير

¹ بكري، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الصادر عن وحدة التدقيق الداخلي بخصوص الرقابة الداخلية يجب أن يوضح بالإضافة لأمر أخرى العناصر التالية¹:

- 1- المعايير التي استخدمت في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وقد اقترح المعهد استخدام العناصر التي أقرتها لجنة COSO وهي فعالية العمليات وجودة وملاءمة التقارير المالية والالتزام بالتعليمات والقوانين والأنظمة كعناوين يتم تقييم الالتزام بها ومن ثم يفرد لكل منها عناوين فرعية على أن يكون هناك معايير متفق عليها مع الإدارة بخصوص الوضع الأمثل لهذه العناصر في الشركة ؛
- 2- مجال التقييم الذي ينطبق عليه الرأي المستنتج والذي حسب رأي الباحث قد يشمل المدة الزمنية التي يغطيها التقرير والوحدات ومراكز المسؤولية التي يشملها ؛
- 3- الشخص أو الجهة المسؤولة عن صيانة هذه النظم وإصلاح الأخطاء ؛
- 4- رأي المدقق النهائي والذي قد يشمل حسب رأي المعهد احد أمرين إما رأياً إيجابياً أو رأياً سلبياً وكلا الرأيين يحمل معاني ومستويات مختلفة من التأمين والتأكيدات التي يقدمها التدقيق الداخلي.

¹ Institute of internal auditors IIA, 2005, practical considerations regarding internal auditing expressing an opinion on internal control, available at : <http://www.theiia.org/>.

المطلب الثاني : دور المدقق الداخلي في قياس وتقييم الكفاءة والفاعلية

الفرع الأول : مفهوم قياس الكفاءة والفاعلية

لا شك أن المجتمع المالي في حاجة ملحة إلى تدقيق الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء وذلك للبحث عن المعوقات في العملية التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة حيث أن الصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ، وكذلك كون قياس وتقييم الكفاءة والفاعلية التي تدار بها المنشأة ككل أو الوحدات الجزئية بما يشكل ثغرة في النظام الإداري حيث لا يسند بشكل واضح إلى جهة بعينها وبالتالي فهناك غياب في المسؤولية عن هذا الأمر تحاول الجهات المختلفة إزاحتها عن نفسها من المدقق الخارجي إلى الإدارة .

والأنسب من وجهة نظر الباحث هو إسناد هذه المهمة للمدقق الداخلي وذلك بسبب تواجده المستمر داخل المشروع وإطلاعهم الدائم على الأنشطة في المنشأة وكيفية إدارتها مما يولد لديه خبرة من الممكن استغلالها في هذا المجال¹ .

تقييم الأداء الإداري يعني الفحص الدقيق والمستقل والمنتظم لكل أو لجزء من العملية أو النشاط أو البرنامج من أجل تقييم فعالية أربعة عناصر أساسية وهي الالتزام، الاقتصاد، الفعالية والكفاءة ومن ثم العمل على تحسين هذه الفعالية وتطويرها ويشير إلى أن القيمة المضافة للمنشأة هي المقياس المالي لتوافر هذه العناصر الأربعة، ويرى الباحث أن القيمة المضافة التي يتم قياسها بعد الأداء مهما كانت جودته تعتبر مقياساً لاحقاً وأن المدقق الداخلي عليه أن يدقق هذا الأداء مسبقاً وأثناء العمل مما يستوجب منه استخدام معايير للأداء الكمي والكيفي².

¹ جريوع، يوسف، والخلو "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية" مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 8، العراق، 2004، 89.

² بكري علي حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 98.

تدقيق الفعالية يعني التأكد من تحقيق عمل ما أو نشاط ما ، هدف ما بحسب الخطة الموضوعة مسبقاً. وهذا ما يستدعي أن تكون الأهداف التي ترغب المنظمة بتحقيقها محددة مسبقاً وفي جميع الأقسام وعلى جميع أوجه النشاط، كما عرف تدقيق الكفاءة بأنه التدقيق الذي يركّز على التأكد من تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات أو الموارد وبالجودة المطلوبة.¹

الفرع الثاني : دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية

أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفاعلية لجميع أنشطة المشروع وتنادي المجامع المهنية بدور أكبر للمدقق الداخلي في هذا المجال وذلك عبر زيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات وعلى رأس هذه المجامع معهد المدققين الداخليين حيث أوضح التعريف المعتمد لدى المعهد إلى أن هدف التدقيق الداخلي مصمم أساساً لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة ، كما أشار إلى ذلك الاتحاد الدولي للمحاسبين حيث نصت معايير التدقيق الدولية إلى أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل تدقيق الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة وكذلك اختبار المعلومات المالية والتشغيلية، وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أنه قد حدث تطور منطقي في وظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم وذلك لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.²

نطاق التدقيق الداخلي يتضمن فحص وتقييم كفاية وفاعلية الأداء وأن ذلك يشتمل على ما يلي³ :

1- تدقيق مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها ؛

¹ بكري، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

² يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 127.

³ محمد سمير الصبان، مدخل معاصر في الرقابة و المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، 1996 ، ص136.

2- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.

3- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.

4- تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.

5- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتمشى مع الأهداف الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أن المدقق الداخلي لتحقيق الأهداف السابقة لا بد له من إجراء تدقيق شامل لكل من:

- 1- تدقيق لكفاءة الأفراد.
- 2- تدقيق لإنتاجية القسم .
- 3- تدقيق لجودة الإنتاج.
- 4- تدقيق التكاليف.
- 5- تدقيق لحجم الإنتاج والعمل.
- 6- تدقيق لجودة التقارير المالية .

حيث أنه يجب المدقق الداخلي في نهاية تدقيقه على السؤال التالي :

هل الأهداف تبرر الإنفاق ؟ وهل النفقة تتلاءم مع قرارات الإدارة؟

عملية التدقيق الداخلي تتطلب استخدام كلا من المعايير الوصفية والمعايير الكمية (عينية أو مالية) في فحص وتقييم الأداء الإداري ويقصد بالمعايير الوصفية ما يجب أن تكون عليه نوعية الأداء الإداري مضافا إليها المسؤوليات الاجتماعية والقانونية والرقابية للإدارة بمعنى أن تعكس هذه المعايير ما يجب أن يكون عليه الأداء الإداري بالنسبة لهذه المسؤوليات، أما المعايير الكمية فهي تلك المعايير التي تتميز بإمكانية إخضاعها للقياس العيني أو المالي بدرجة معقولة من الدقة مثل معايير التكلفة والنسب المالية والموازنات التخطيطية¹.

¹ الهواري، محمد نصر، و احمد سلطان، أساسيات المراجعة : دراسة للأصول العلمية والعملية والإجراءات التنظيمية لمراجعة الحسابات

إدارة الوحدة الاقتصادية هي المسؤولة عن وضع معايير التشغيل لقياس الاستخدام الاقتصادي لمواردها ويتم ذلك من خلال الاستناد إلى إستراتيجية المنشأة حيث تقوم الشركات بترجمة رؤيتها ورسالتها إلى استراتيجيات عمل فرعية تتسم بالواقعية وإمكانية التحقيق على ضوء الموارد المتوفرة من رأس المال والعنصر البشري وغيرها ومن خلال هذه الاستراتيجيات الفرعية يتم استنباط الأهداف الفرعية التي تتسم بالقابلية للقياس والانجاز وهنا يبدأ دور المدقق الداخلي في الموضوع حيث أن المدقق الداخلي يكون مسؤولاً عن تحديد التالي¹ :

- 1- وجود معايير تشغيل لقياس اقتصادية وأداء العمليات.
- 2- أن هذه المعايير مفهومة وقد تم العمل بها.
- 3- أن الانحرافات عن هذه المعايير قد تم إخبار المختصين بها وأن الإجراءات التصحيحية قد تمت.
- 4- تنفيذ التدقيقات المرتبطة بالاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد.
- 5- بيان سوء استخدام الموارد والتسهيلات .

يتعدى دور المدقق الداخلي إلى:

- 1- اقتراح بعض أساليب الاستخدام لتلك الموارد على ضوء الأهداف الموضوعية.
 - 2- دراسة احتياجات الإدارات والأنشطة والعمليات تمهيدا لتخصيص تلك الموارد تخصيصاً أمثل.
 - 3- دراسة الاحتياجات الإضافية للقوى العاملة وحالات البطالة المقنعة .
- قيام المدقق الداخلي بالأمر السابقة قد يؤثر على استقلالته حيث أنه يجب عليه أن يحافظ على استقلاله من خلال عدم اشتراكه بأعمال تنفيذية قد يقوم هو بتدقيقها وتشير بعض الدراسات إلى ضرورة أن يوكل

في الوحدات الاقتصادية، مكتبة غريب، القاهرة، 1987، ص388.

¹ رضوان، علي رأفت، معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، 1983، ص73.

إلى المدقق الخارجي تحقيق هدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة للمشروع حيث أن درجة استقلاله وحياده تؤهله لذلك وان يوكل إلى المدقق الداخلي تحقيق هدف ترشيد الإدارة نظرا لمعرفته بأحوال وظروف المشروع بدرجة أكبر من المدقق الخارجي وذلك لتواجده المستمر في المشروع .

لكن المدقق الداخلي إذا ما تم تدعيم استقلاله بتوفير الوضع التنظيمي المناسب وفصله عن مهام العمل التنفيذية يستطيع أن يقوم بقياس الكفاءة والفاعلية سواء على مستوى الوحدات التنظيمية أو مستوى المؤسسة ككل وبالتالي تقييم أداء الإدارة وتحديد مدى صلاحية السياسات والإجراءات المطبقة وهل هناك حاجة لتغييرها¹ .

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الفساد المالي

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين ولكن أصبحت متفشية وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم ، وذلك نظراً لأهمية مخاطر الغش والاحتيال التي تتعرض لها المؤسسات ودورها في انهيار المؤسسات أو حدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، ويكمن دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والغش والتحايل والتقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق والرقابة دائماً يمنع من الأعمال غير المشروعة من القيام بها ظناً منه بإمكانية اكتشافه ومحاسبته².

التدقيق يهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات أو أية عملية تخصيص غير مناسب للأصول والموجودات³.

¹ السقا، سيد أحمد، المراجعة الداخلية - الجوانب المالية والتشغيلية ، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد (12)، الطبعة الأولى ، الرياض، المملكة العربية السعودية ،1997، ص44.

² يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص116.

³ الصبان ، مرجع سبق ذكره، ص184.

وينشأ خطر الاحتيال كما هو معروف من تقاطع ثلاثة عوامل رئيسية هي¹:

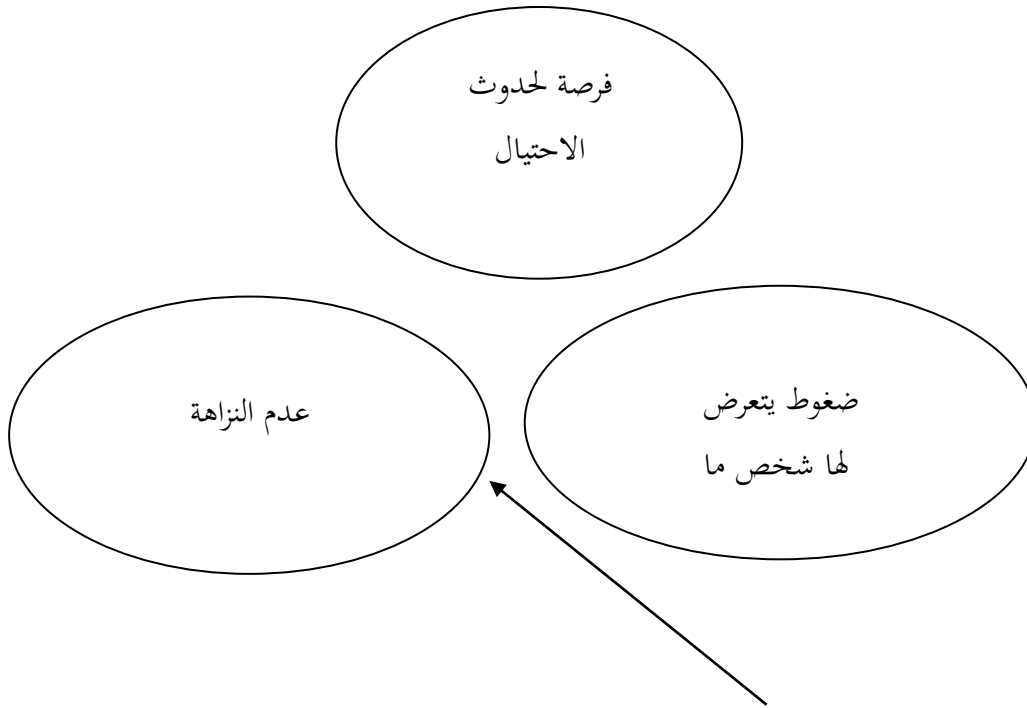
1- وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الاحتيال.

2- وجود فرصة تسمح لحدوث الاحتيال مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية.

2- أن يكون الشخص الذي توفرت عنده الضغوط الخاصة والفرصة السامحة عنده قابلية شخصية للتحايل

بمعنى عدم نزاهته.

الشكل رقم 06: يوضح العوامل السابقة وتأثيرها على حدوث الاحتيال المالي.



احتمالات عالية لحدوث الاحتيال

مصدر: يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 117.

¹ يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 117.

وبالتالي يقع على عاتق المدقق الداخلي بشكل دائم على عدم إغفال أية إشارات قد توحى بحدوث الغش والاحتيال ورصدها ومتابعتها وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق الداخلي حيث أن الحذر والشك المنطقي أو ما يقصد عليه الشك المهني يعتبر من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق الداخلي والتي تساعد في مهمته وأن الأهمية النسبية للتلاعب والاحتيال لا تتعلق بحجم المبلغ وإنما بالآثار النوعية أيضاً وذلك للأسباب التالية:

- 1- إذا لم يتم منع حدوث التلاعب فهناك احتمالية لأن تتفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة ؛
- 2- أن وجود التلاعب يشير بوضوح إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية ؛
- 3- أن التلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة قد يصعب الوصول إليها¹.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق الداخلي تقاريره إلى مجلس الإدارة وليس الإدارة العليا للمؤسسة وذلك يتم بعد القيام بإجراء التحقيقات والتحريات الكافية².

¹ الصبان ، مرجع سبق ذكره، 185.

² يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 118.

خاتمة فصل:

يعتبر التسيير المالي في المؤسسة من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق أهدافها العامة واستقرارها ، ومن أهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي، حيث تلجأ المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

وبدوره التدقيق يساهم بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص حسابات المؤسسة وتقديم تقريرا مفصلا عن النقائص والتغرات واقتراح التصحيحات وهذا ما يؤدي الى تحسين التسيير المالي، وبذلك على المؤسسة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الكفاءة والفعالية بأقل التكاليف الممكنة للمؤسسة وللحد من حدوث الفساد المالي .

الفصل الثالث:

دراسة حالة

بمجمع تربية الدواجن للغرب "أورافيو"

تمهيد:

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى التدقيق والتسيير الماليين وإبراز العلاقة الموجودة بينهما، أما في هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، وذلك بدراسة ميدانية لمجمع تربية الدواجن للغرب أورافيو وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : عموميات حول مجمع تربية الدواجن للغرب " أورافيو "

- المبحث الثاني : عرض نتائج المقابلة ودراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها

المبحث الأول: عموميات حول مجمع تربية الدواجن للغرب " أورافيو "

المطلب الأول : لمحة تعريفية لمجمع GAO.ORAVIO

تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية " مجمع تربية الدواجن للغرب أورافيو شركة أسهم، إن هذه المؤسسة يوجد مقرها بمنطقة صلامندر (طريق الميناء) بمستغانم.

تضم 07 وحدات إنتاجية لتغذية الأنعام والدواجن وهي: وادي تليلات، وهران، الرمشي (تلمسان)، الرحوية (تيارت)، سيدي إبراهيم (سيدي بلعباس)، بوقطب (البيض)، العبادلة (بشار)، مستغانم وبني يحي (مستغانم)، متواجدة بعدد من ولايات غرب البلاد وهي مسيرة مباشرة من طرف شركة الأم " أورافيو " .

كما أن هذه المؤسسة تضم 06 شركات أسهم عمومية ملكا لها متخصصة في تربية و انتاج الدواجن وهي: هافيب (مستغانم) ، دهرافيب(مستغانم) ، وحدة المذابح للغرب(وهران) ، افيكاب(سيدي بلعباس) ، رمشاني (تلمسان)، مستاني (مستغانم بالنويصي).

ويضم GAO.ORAVIO أيضا وحدة مركزية للخدمات والتمويل "UCPA" بيئر الجير وهران كما يضم أيضا مخبر جهوي وصيدلية مركزية بحاسي ماماش بمستغانم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لGAO:

يعتبر الهيكل التنظيمي لمقر GAO أحد المخططات التي تساعد في تقييم العمال وتحديد الوظائف وترتيبها حسب السلم الإداري، من حيث تباين المديرية الفرعية وأقسام الديوان ،ومن بين أقسامها نذكر :

1- الإدارة العامة :

السلطة العليا في المقر، تتكون من مجلس الإدارة و المدير العام للمجمع الذي يرأسه هذا الأخير، طبقا للمادة (674 من القانون التجاري)، ولهذا المدير العام كامل الصلاحيات في إصدار المقررات وإعطاء التوجيهات الخاصة بسير العمل داخل الشركة وفروعها.

2- خلية التدقيق :

هذه الخلية على علاقة مباشرة بالمدير العام وتمثل مهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة وحسابات المؤسسة وداخل المؤسسة وفروعها.

لقد كانت فيما قبل هذه الوظيفة تابعة إلى قسم مراقبة التسيير، حيث كان المدقق الداخلي يتلقى أوامر ويسلم تقارير لرئيسه الذي يسلمها إلى المدير العام.

وفي فيفري 2005 أصبحت خلية التدقيق مرتبطة مباشرة مع المدير العام في GAO وهذا رقم 36 لممثل مساهمات الدولة "note n° 36 du D.P.E" وتحتوي على مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- ربط مصلحة التدقيق بأعلى سلطة في المؤسسة.
 - ضمان استقلالية التدقيق الداخلي ومنحه السلطة الضرورية لممارسة وظيفته.
 - وضع علاقات وظيفية بين مصلحة التدقيق والمجلس الإداري للشركة القابضة وحافظي الحسابات.
- وبالتالي أصبح المدقق الداخلي يتعامل مع المدير العام مباشرة دون أي وساطة فيما يخص تلقي أمور مهمة أو تسليم التقارير، لكن منهجية عمل المدقق لم تتغير.

3- قسم مراقبة التسيير :

يقوم بإجراء دراسات اقتصادية للمشاريع، مهمته إعداد الميزانية التقديرية للمجمع، وذلك بعد إعداد ميزانية لكل نشاط، قسم وحدة، وتقرير شهري، ثلاثي، سداسي وسنوي لنشاط المؤسسة وتحليله، كما يشير إلى الانحرافات ويعطي الإجراءات التصحيحية ويتابع تطور سعر التكلفة لعوامل الإنتاج.

4- قسم التوطيد و التحليل :

يرتبط ارتباطا وثيقا مع جميع الأقسام والمديريات، باعتباره العمود الفقري الذي تركز عليه، حيث يقوم هذا القسم بتسجيل كل العمليات المختلفة والمتعلقة بالنشاط التجاري مع جميع الوحدات ومن أهم وظائفه:

- العلاقات البنكية.

- تسديد الفواتير.

- إعداد الميزانية المحاسبية والجبائية.

- تسوية الديون.

- متابعة المشاريع.

- تحليلات اقتصادية.

5- قسم الموارد البشرية : من مهامها:

- رسم مخطط لتسيير المسار المهني.

- تسيير الموارد البشرية والمتابعة القانونية.

- يساعد لجنة المشاركة في تسيير الخدمات الاجتماعية.

- المحافظة على ممتلكات المؤسسة.

- يهتم ويتابع المكاتب وأدواتها في المؤسسة.

6- قسم الدراسات و التطور:

- تهتم بمتابعة التجهيزات الموجودة في مختلف الوحدات.

- بناء وحدات جديدة تابعة للمجمع.

- دراسة خصوصيات الإنتاج بالوحدات لتوفير التجهيزات الضرورية.

المبحث الثاني : عرض نتائج المقابلة ودراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى عرض مقابلة شخصية مع أفراد المجتمع المدروس وتحليل نتائجها ، وهذا للحصول على المعلومة مباشرة من أجل الوصول إلى إجابات صحيحة وسليمة تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة، ودراسة الميزانيات المالية بهدف تحليل النسب والمؤشرات المالية.

المطلب الأول :أدوات وأساليب جمع البيانات وعرض نتائج المقابلة

الفرع الأول : أدوات وأساليب جمع البيانات

1 -/ منهجية الدراسة التطبيقية :من أجل انجاز هذه الدراسة التطبيقية وبلوغ أهدافها تم الاعتماد على منهجية معينة يمكن إنجازها فيما يلي :

- طرق جمع المعلومات : لقد تم الاعتماد أساسا على أسلوب المقابلة الموجهة في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بمؤسسة تربية الدواجن للغرب أورافيو بمستغانم، بالإضافة إلى أساليب أخرى تمثلت في :
- الملاحظة المباشرة .

- الزيارة الميدانية لعدد من مديريات ومصالح المؤسسة.

- تحليل المحتوى بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

2-/ الأطراف المعنيون بالمقابلة:

- مصلحة التدقيق : المدقق الداخلي للمؤسسة.

- المديرية المالية والمحاسبة : المحاسب .

3- محاور المقابلات: كانت محاور المقابلات موجهة نحو التدقيق الذي يعتبر كأداة في التسيير المالي للمؤسسة، وتحديد العلاقة الموجودة بينهما.

الفرع الثاني : عرض وتحليل نتائج المقابلة

بعد محاولتنا لتغطية الجانب النظري للبحث حاولنا أن نحيط بالموضوع من الجانب التطبيقي بالقيام بدراسة ميدانية استطلاعية عن طريق إجراء مقابلات في مؤسسة أورافيو مع رئيس قسم المالية والمحاسبة والمدقق الداخلي والذين رحبوا بالدراسة و حاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة.

- نموذج الأسئلة المطروحة: لقد قسمنا الأسئلة إلى ثلاثة أبعاد وكانت كالتالي :

البعد الأول : الأسئلة الخاصة بالتدقيق

س1- ما هو التدقيق، من هو المسؤول عنه، هل لديكم قسم خاص بعملية التدقيق ؟

س2- ماهي أهمية التدقيق بالنسبة للمؤسسة وهل تطبيقه إلزامي داخل المؤسسة ولماذا؟

س3- ما هو هدف المدقق من فحص القوائم المالية؟

س4- هل يتم البحث عن التلاعبات وهل يتم تصحيحها وماهي الإجراءات المتخذة في عملية تدارك تلك

الانحرافات؟

من خلال الأسئلة المطروحة تم الإجابة عنها كالآتي :

تعتبر وظيفة التدقيق داخل مجمع تربية الدواجن للغرب ذات أهمية بالغة تمكن مجلس الإدارة والرئيس المدير العام وكذلك محافظ الحسابات من الاطلاع على نقائص التسيير والاختلالات الموجودة في جميع مصالح وظائف المؤسسة على جميع المستويات والعمل على تصحيح الأخطاء بسرعة والسهر على عدم تكرارها وذلك عن طريق إصدار تعليمات، مقررات ومذكرات عمل من طرف المديرية العامة للمؤسسة والعمل على إجراء تربيصات ميدانية للعمال والإطارات، كما أن التدقيق يمكن المسؤول الأول للمؤسسة من اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضد الأشخاص المتسببين في الاختلالات والتلاعبات في ميدان التسيير وعليه يمكن القول بأن وظيفة التدقيق والمراقبة تعمل على حماية أملاك المؤسسة، وتساهم بصفة غير مباشرة في رفع المردودية الإنتاجية ونجاعة المصالح المختلفة للمؤسسة وكذلك الرفع من القدرة المالية عن طريق وضع حد للتبذير والعمل على حسن التسيير المالي.

البعد الثاني: الأسئلة الخاصة بالتسيير المالي

- س 1- ماهي مكانة التسيير المالي في المؤسسة؟ من هو المشرف عن عملية التسيير المالي، ما هي مهامه؟
- ج 1- التسيير المالي لديه مكانة هامة في المؤسسة، المشرف عن عملية التسيير المالي هو مدير المالية والمحاسبة ومصالحه التي هي تحت إشرافه، ومهامه تنحصر في :
- تطبيق السياسة المالية المحددة من المديرية العامة للمؤسسة والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة.
 - وضع الميزانية المالية السنوية للمؤسسة ومتابعة ومراقبة الأهداف المخططة للميزانية المالية والسهر على تطبيقها.
 - القيام بالتحليل المالي للمؤسسة مرحليا، ووضع التقرير المالي السنوي للمؤسسة الذي يقدم إلى الجمعية العامة للمؤسسة.

س 2- هل هناك مهام منفصلة لكل شخص بالمصلحة أم يوجد تعدد المهام لشخص واحد؟

ج 2- تبين لنا أن كل مصلحة لها مهام خاصة بها .

س 3- هل يتم متابعة ومقارنة نتائج السنوات السابقة بنتائج الوقت الراهن ؟ لماذا يعتمد المسير في دراسته على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية؟

ج3- يتم متابعة ومقارنة نتائج السنوات السابقة بنتائج الوقت الراهن، يعتمد المسير في دراسته على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك لاستخلاص النتائج، وإذا كانت في تقدم مستمر و توازن مالي.

البعد الثالث : دراسة علاقة التدقيق بالتسيير المالي

س 1- ما هو مفهومكم حول نظام الرقابة الداخلية ؟

ج 1- هي عبارة عن رقابة الوثائق والعمليات اليومية داخل المؤسسة، فهي تعتبر رقابة تسييرية.

س2- ماهي مراحل هذه الرقابة ؟

ج2- مراحل هذه الرقابة هي : - التخطيط الذي يحتوي على الاتصال وكذلك معرفة الجهة المعنية الخاصة بالمراقبة وتنظيم مهمة الرقابة.

- التنفيذ الذي يحتوي على تقييم الأنظمة الخاصة بالعمليات المتعددة وجمع المعلومات وأدلة الإثبات.

- تقرير المدقق الذي يضم تقديم نتائج التدقيق إلى المديرية العامة للمؤسسة.

- متابعة النتائج والتوصيات في إطار المهام الخاصة بالتدقيق.

س 3- هل لديكم قسم خاص لعملية الرقابة، ماهي المعلومات التي يستعان بها أثناء القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

ج3- يوجد هيئة خاصة بالرقابة، المعلومات التي يستعان بها أثناء القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي :
 إجراءات التسيير المصادق عليها والمقررة من طرف مجلس الإدارة للمؤسسة، المعايير والمراجع الخاصة بالمهنة ونشاط المؤسسة، الأهداف المخططة في برامج وميزانيات المؤسسة، مؤشرات قياس النشاطات والنتائج المحددة على مستوى المؤسسة أو على مستوى مواقع العمل.

س4- من الذي يضع الخطط المتبعة لعملية الرقابة ؟ من الذي يشرف على تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها؟ ولمن ترفع التقارير الخاصة بعملية التقييم؟

ج4- الذي يضع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية الرقابة هو المدير العام مع مسؤول الرقابة، والذي يشرف على عملية تنفيذ الخطط هم المدققون مع مسؤول الرقابة.

س5 - ماهي أنواع تقارير الرقابة الداخلية عندكم ؟ هل يوجد هناك تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي؟

ج 5- تقارير الرقابة داخل المؤسسة هي ثلاثية ويوجد التقرير السنوي وهو النهائي، يوجد تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي المتمثلين في محافظ الحسابات الذي يتعامل دائما مع المؤسسة، مجلس المحاسبة، خبير يعين من طرف الجمعية العامة في حالات خاصة.

س6- هل يطبق نظام رقابة داخلية فعال داخل المؤسسة ؟

ج 6- من خلال المقابلة استخلصنا أن المؤسسة تطبق نظام الرقابة الداخلية على أكمل وجه وفعالية، حيث الأداء المعمول به داخل المؤسسة وهذا راجع إلى أن المؤسسة في حالة توازن واستمرارية.

س7- عند اكتشاف تلاعب في السجلات المحاسبية أو أي فساد مالي، ماهي الإجراءات المتخذة ؟

ج 7- عند اكتشاف تلاعب في السجلات المحاسبية تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المعنيين بالأمر حسب كل حالة وذلك وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة.

س8- هل الرقابة الداخلية تساهم في تحسين التسيير المالي للمؤسسة

ج 8 - بالطبع تساهم الرقابة الداخلية في تحسين التسيير المالي للمؤسسة وذلك بالرفع من القدرة المالية ووضع حد للتبذير والعمل على حسن التسيير.

المطلب الثاني: واقع وظيفة التدقيق داخل المؤسسة

الفرع الأول: وظيفة التدقيق داخل المؤسسة

إن المرسوم رقم 40-1988-01 يلزم إجباريا جميع المؤسسات الاقتصادية العمومية على إنشاء هيئة للتدقيق والمراقبة الداخلية و على هذا الأساس أنشأت مؤسسة " مجمع تربية الدواجن للغرب أورافيو" خلية التدقيق و المراقبة تتمثل في فريق التدقيق الذي يتكون من إطارات متعددة التخصص ذات كفاءة و تجربة مهنية معتبرة ومعرفة بميدان تسيير المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: مهام خلية التدقيق

بعد المقابلة التي أجريتها مع مسؤول خلية التدقيق وبعد الاطلاع على الوثائق التي وضعت في متناولنا يمكن تلخيص مهام و عمل هذه الهيئة فيما يلي :

- 1- وضع البرنامج السنوي للتدقيق الذي يحتوي على عمليات التفتيش، التدقيق والمراقبة التي ستجرى خلال السنة كلها في الوحدات الإنتاجية للمؤسسة، وبعد قبول هذا البرنامج السنوي للتدقيق من قبل المسؤول الأول للمؤسسة (الرئيس المدير العام) فان هذه الوثيقة (البرنامج) ترسل إلى أعضاء مجلس الإدارة ؛
- 2- إجراء عمليات التفتيش، التدقيق والمراقبة وفقا لهذا البرنامج من قبل إطارات هذه الخلية (الهيئة) في مصالح الوحدات الإنتاجية للمؤسسة كما يمكن لهذه الخلية الاستعانة في حالة الضرورة بالإطارات المتخصصة للمديريات الفرعية للمؤسسة ؛
- 3- تحرر و تقديم تقارير التدقيق والمراقبة التي قامت بها إطارات خلية التدقيق، ترسل هذه التقارير إلى المسؤول الأول للمؤسسة الذي يعمل على اصدار الأوامر الى المديريات الفرعية للمؤسسة، كما تودع أيضا لدى هيئة لجنة التدقيق التي تقوم بفحص هذه التقارير ودراستها مع المسؤول عن خلية التدقيق ؛
- 4- تلخص جميع النقائص، الأخطاء والضعف الملاحظ على مستوى مصالح الوحدات الإنتاجية في تقرير خاص من طرف خلية التدقيق، يرسل إلى الوحدات الإنتاجية وإلى المديريات الفرعية المعنية مرفقا بالحلول المقترحة والتوصيات؛
- 5- تمنح خلية التدقيق للمؤسسة مهلة زمنية لمصالح الوحدات الإنتاجية لتصحيح الأخطاء والنقائص التي لوحظت سابقا والعمل على تطبيق الحلول المقترحة والإجراءات التي اتخذتها المديرية العامة للمؤسسة.
- 6- تعمل خلية التدقيق للمؤسسة على إصدار التوصيات إلى المديرية المركزية من أجل العمل على وضع إجراءات التسيير خاصة تفادي النقائص و الأخطاء التي لوحظت سابقا.

7- تحرر وتقديم تقرير سنوي خاص بعمليات التفتيش، التدقيق و المراقبة التي أجريت خلال السنة كلها في جميع مصالح الوحدات الإنتاجية للمؤسسة و كذلك الإجراءات و الحلول التي اتخذت من قبل المديرية العامة للمؤسسة، ويرسل هذا التقرير قبل غلق الحسابات السنوية للمؤسسة إلى مجلس الإدارة للمؤسسة من أجل الاطلاع ودراسته كما يرسل هذا التقرير السنوي إلى محافظ الحسابات للمؤسسة حيث يعمل هذا الأخير على إبداء رأيه مرفقا مع بعض التوصيات في التقرير النهائي السنوي الخاص بدراسة الحسابات السنوية للمؤسسة الذي تودع لدى الجمعية العامة العادية للمؤسسة.

حتى تتمكن خلية التدقيق من أداء مهامها و القيام بواجباتها القانونية عملت المديرية العامة للمؤسسة على وضع وإصدار ميثاق التدقيق وإنشاء لجنة التدقيق وكذلك وضع جميع إجراءات التسيير الخاصة بجميع وظائف المؤسسة.

أولا- ميثاق التدقيق

تعتبر هذه الوثيقة جد هامة يحدد فيها مايلي :

- أهداف المراقبة الداخلية وكذلك الوسائل و المناهج المستعملة في هذا الإطار.
- مهام التدقيق الداخلي وكذلك القواعد و المبادئ المستعملة.
- تقييم الوسائل و الإجراءات الخاصة بالتسيير وتطبيقها داخل المؤسسة.
- تحديد الطرق و المنهجية المستعملة من طرف المدققين للمؤسسة خلال مهمة التفتيش و المراقبة لمختلف وظائف مصالح الوحدات الإنتاجية.

- طريقة عمل المدققين ونوعية المراقبة المنتهجة (مراقبة عامة - مراقبة خاصة).

- الخصائص التي يجب توفيرها لدى المدققين و الصفات التي يجب أن يتمتع بها.

-التخطيط والتطبيق وكذلك متابعة مهام هيئة التدقيق.

- طرق تقديم تقرير التدقيق من قبل المدقق وفقا لمنهجية واضحة ودقيقة مع تقديم الأدلة والوثائق الخاصة بالمهمة التي قام بها المدقق.

- استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي حيث أن خلية التدقيق موضوعة تحت مسؤولية الرئيس المدير العام للمؤسسة.

ثانيا- لجنة التدقيق

تتكون هذه الهيئة من المديرين المركزيين للمديرية العامة للمؤسسة وتعين من طرف المسؤول الأول للمؤسسة وتكمن مهامها الأساسية فيما يلي :

- تقوم بدراسة تقرير عمليات التفتيش و المراقبة التي تسلم إليها من طرف خلية التدقيق ؛

- تعمل على إصدار ملاحظات و توصيات حول تقارير التدقيق و ذلك لتفادي الأخطاء و اتخذت الاجراءات اللازمة في حالة الضرورة وذلك باقتراح من لجنة التدقيق إلى المسؤول الأول للمؤسسة.

ثالثا - وضع إجراءات التسيير داخل المؤسسة

حتى يمكن لجميع مصالح المؤسسة من أداء مهامها ومن أجل وضع حدا مسبقا لنتائج الأخطاء أثناء التسيير عملت المؤسسة على إصدار إجراءات عديدة خاصة بالتسيير داخل المؤسسة وذلك حتى تتمكن خلية التدقيق وكذلك المديرية العامة من أجل تحديد المسؤولية وإيجاد الإجراءات القانونية ضد المعنيين في حالة الاختلاس وكذلك تصحيح الوضعيات غير اللائقة في تسيير المؤسسة، وعليه عملت المؤسسة على وضع إجراءات كاملة من طرف لجنة خاصة، حيث قدمت عملها في وثائق تحدد بصفة دقيقة طرق التسيير المعمول بها، ترسل هذه الاجراءات

وطرق التسيير إلى جميع المسؤولين وإطارات المؤسسة للتطبيق والعمل بما وذلك بعد المصادقة عليها من طرف مجلس إدارة المؤسسة.

الفرع الثالث: العلاقة بين المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات

يعمل محافظ الحسابات من خلال التوصيات التي يقدمها في تقريره السنوي إلى الجمعية العادية للمساهمين على الرفع من مستوى التدقيق الداخلي في المؤسسة و التأكد من أداء خلية التدقيق ومهامها، لذا يعتبر المدقق الداخلي هام بالنسبة لمحافظ الحسابات حيث يعتمد عليه كثيرا عند تحرير التقرير السنوي الخاص بفحص الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وعليه تعتبر العلاقة وطيدة بين المدقق لداخلي ومحافظ الحسابات الذي يؤكد دائما على نجاعة التدقيق الداخلي وأداء مهامه وذلك لتفادي مخاطر التسيير وعدم إتاحة الفرص للاختلاسات داخل المؤسسة.

المطلب الثالث : عرض النسب و المؤشرات المالية وتحليلها

الفرع الأول :تحليل نتائج النسب المالية

الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنة 2013- 2014 - 2015.

مليون دينار جزائري: القيمة الـوحدوية

| 2015 | 2014 | 2013 | جانب الأصول |
|-------|-------|-------|----------------|
| 3.755 | 3.458 | 3.795 | الأصول الثابتة |

| | | | |
|--------|--------|--------|------------------|
| 8685 | 8261 | 7.093 | الأصول المتداولة |
| 12.440 | 11.719 | 10.888 | مجموع الأصول |

الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2013 - 2014 - 2015.

مليون دينار جزائري: القيمة الوحديّة

| | | | |
|--------|--------|--------|------------------|
| 2015 | 2014 | 2013 | جانب الخصوم |
| 4736 | 4328 | 4684 | الأموال الخاصة |
| 5485 | 5115 | 3814 | ديون طويلة الأجل |
| 10221 | 9443 | 8498 | الأموال الدائمة |
| 2219 | 2276 | 2390 | ديون قصيرة الأجل |
| 12.440 | 11.719 | 10.888 | مجموع الخصوم |

نسبة الهيكلة :

مليون دينار جزائري: القيمة الوحديّة

| | | | | |
|------|------|------|---------------------------|---------------------|
| 2015 | 2014 | 2013 | العلاقة | النسبة |
| 2,72 | 2,73 | 2,40 | أموال دائمة أصول ثابتة | نسبة التمويل الدائم |

| | | | | |
|---------------------|------------|------|------|------|
| نسبة التمويل الذاتي | أموال خاصة | 1,23 | 1,25 | 1,26 |
| | أصول ثابتة | | | |

من الجدول، نلاحظ أن خلال السنوات 2013-2014-2015 :

- نسبة التمويل الدائم أكبر من 1، وهذا يدل على أن الأصول التي تملكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة، مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل الأصول المتداولة ويدل هذا على وجود توازن .

- أما بالنسبة للتمويل الذاتي، النسبة أكبر من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة، وهي تعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة.

نسبة المديونية :

مليون دينار جزائري: القيمة الوحديية

| النسبة | العلاقة | 2013 | 2014 | 2015 |
|--------------------------|---|------|------|------|
| نسبة الاستقلالية المالية | $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$ | 0,43 | 0,36 | 0,38 |
| نسبة قابلية السداد | $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$ | 0,57 | 0,64 | 0,62 |

- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في هذه المؤسسة إيجابية بحيث تمثل الأموال الخاصة تقريبا نصف قيمة مجموع الخصوم للميزانية كما يعبر على أن هامش الاستقلالية المالية في صالح المؤسسة قياسا بالمتزمات الواجبة عليها.

- أما نسبة قابلية السداد هي أكبر من 50% فهي تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائتيها مما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، وفي هذه الحالة للمؤسسة ضمانات لتسديد ديونها ولها الحظ في الحصول على ديون أخرى عند طلبها.

نسبة السيولة والمردودية المالية :

مليون دينار جزائري: القيمة الوحدة

| النسبة | العلاقة | 2013 | 2014 | 2015 |
|------------------------|--|------|--------|------|
| نسبة السيولة العامة | $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$ | 2,96 | 3,62 | 3,91 |
| نسبة السيولة المنخفضة | $\frac{\text{أصول متداولة- مخزون}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$ | 2,65 | 3,36 | 3,67 |
| نسبة السيولة الحالية | $\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$ | 0,24 | 0,18 | 0,17 |
| نسبة المردودية المالية | نتيجة الدورة | 0,02 | - 0,08 | 0,09 |

| | | | | |
|--|--|--|----------------|--|
| | | | الصادية | |
| | | | الأموال الخاصة | |

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث أكبر من 1 وهذا يبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالأصول المتداولة والتي يمكن أن تتحول الى نقدية في تواريخ استحقاقها أي تسديد ديونها ولها إمكانية الحصول على قروض أخرى.

- بالنسبة للسيولة المنخفضة هي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية، فوجدنا أن النسبة مرتفعة جدا مقارنة مع النسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0.5 وهذه وضعية غير جيدة للمؤسسة.

- السيولة الحالية : تكون نسبتها ما بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى وهي في حالة جيدة.

- المردودية المالية في سنة 2013 هي موجبة وهذا ما يعبر على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل

لمواردها المتاحة وتحقيق الأرباح وهذا ما يدل على مدى مساهمة المسيرين على تحقيق نتيجة جيدة للمؤسسة

بينما في سنة 2014 انخفضت إلى حد أقصى ذات نتيجة سالبة وهذه وضعية غير جيدة إذ يجب على المؤسسة

إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية لكن في سنة

2015 أعادت تحسين الوضعية من جديد لتحقق مركز مالي جيد وهي ذات نتيجة موجبة مما حقق ذلك توازن

مالي.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المؤشرات المالية

مليون دينار جزائري: القيمة الوحدهوية

| البيان | العلاقة | 2013 | 2014 | 2015 |
|----------------------------|---|-------|-------|-------|
| رأس مال العامل | الأموال الدائمة - الأصول الثابتة | 4.703 | 5.985 | 6.466 |
| احتياجات رأس مال العامل | (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) | 4.134 | 5.583 | 6.088 |
| الخزينة | القيم الجاهزة - سلفات مصرفية | 569 | 402 | 378 |

نلاحظ من الجدول خلال السنوات الثلاث 2013 - 2014 - 2015

- رأس المال العامل موجب وهو يعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة، أي يدل على أن الأموال الدائمة تمول بصفة

عامة الأصول الثابتة ، يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة.

- احتياجات رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي.

- الخزينة : فهي تمثل مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً ، ووجدنا رصيد الخزينة موجب وهذا يضمن وجود فائض قادر على تمويل احتياجات الدورة، دل ذلك على توازن مالي.

خاتمة الفصل:

بعد تناولنا لدراسة التدقيق لمجمع تربية الدواجن للغرب " أورافيو " على مختلف الجوانب وكل مراحل دراسة مدى التطبيق وتحسين التسيير المالي، بإجراء مقابلات وتحليلها وحساب النسب والمؤشرات المالية وتحليل نتائجها، يتبين لنا أن المؤسسة تطبق نظام الرقابة الداخلية بالمستوى المطلوب والفعلي حيث يضمن مصداقية ودقة هذه المعلومات وذلك بقيام المدقق بفحص الوثائق والمستندات المحاسبية ومقارنة بياناتها مع ما هو مسجل في دفاتر المعالجة كدفتر اليومية ومتابعتها والتدقيق في السجلات والقوائم المالية وجدول حسابات النتائج والميزانية خاصة، كما أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار جميع التقارير الدورية المتوصل إليها نتيجة عملية التدقيق إضافة إلى التعليمات الإدارية المطبقة لتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والمراقبة المستمرة للعمليات والسجلات وكل هذا يبرز المستوى المالي للمؤسسة وتحقيق توازن مالي على مستوى المؤسسة الذي يضمن بقائها واستمراريتها.

المخافة العاملة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتجلى لنا أن للتدقيق دور كبير في تحسين التسيير المالي للمؤسسة، حيث يمنح هذه الأخيرة أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها، وذلك حفاظا على بقائها واستمراريتها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى وضع نظام للرقابة الداخلية فعال الذي يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة للتدقيق الداخلي والخارجي، وخاصة أن معايير التدقيق وبالضبط المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني يركز على تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، فمن خلال هذا التقييم يتم تحديد نطاق إطار التدقيق ونطاق الفحص والتوصيات اللازمة وكذلك على مدى عمق الأدلة الاثبات الواجب جمعها والخاصة بتحسين هذا النظام وتطويره، وبدوره هو كفيل بحماية حقوق المؤسسات ومجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال، ويضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير والتقليل من التكاليف والسهر على زيادة النواتج وإضافة القيمة، من أجل تحقيق كل هذا يستلزم على المدقق تدقيق مختلف الأنشطة بدقة والخروج بتقارير مفصلة وإرشادات ناجعة والمساهمة في ضمان السير الحسن للمؤسسة.

كما يساعد التدقيق الداخلي في عملية التدقيق الخارجي من خلال القوائم المالية المعدة من طرف المدقق الداخلي، هذا التنظيم يعتمد على تنظيم جيد، وتقسيم بناء لمختلف الوظائف وتحديد للمسؤوليات، وعلى نظام محاسبي سليم وعناصر بشرية مؤهلة وأدوات رقابية ملائمة، وأخيرا تظهر أهمية التدقيق في المؤسسات نظرا لما لها من آثار في السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية، وأداة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بدقة أنظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام، ونجاعة الطريقة التي يتم بها هذا النظام. بصفة عامة

تعمل الرقابة الداخلية على اكتشاف مواقع النقص والقوة داخل المؤسسة، وتقوم بإبرازها، فالهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية هو إظهار مدى فعاليته.

ونحاول فيما يلي أن نستخلص النتائج التي توصلنا إليها سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها بهدف تأكيدها أو نفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات فيما يخص اختبار الفرضيات .

النتائج:

- يعمل التدقيق على إظهار نقاط القوة والضعف ويقدم التوصيات للإدارة العليا على شكل تحسينات ومقترحات يتضمنها التقرير النهائي حول النظام المتبع، وتتم العملية بطريقة ودية بإعداد تقارير سليمة ووصفية من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة.

- يعتبر المدقق شخص مكلف بأداء مهمته على درجة كبيرة من النزاهة والاستقلالية، وله صلاحيات وواجبات كما أنه يقوم بإعطاء التوصيات.

- هدف مصلحة التدقيق هو التأكد دوريا من أن طريقة تنفيذ النصوص المعمول بها ملاءمة، المعلومات المتدفقة صادقة، العمليات مشروعة، التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة.

- تتم ممارسة عملية التدقيق وفق خطوات متكاملة و مترابطة طبقا لمعايير متعارف عليها وتنتهي هذه العملية بإبداء الرأي حول صدق وسلامة القوائم المالية الختامية إلى المستفيدين من هذا التقرير.

- إن الإخلال بأي معيار من معايير التدقيق يؤدي إلى التأثير على مصداقية المدقق والى اختلالات في أدائه.

- يسمح التسيير المالي للمؤسسة بتأكيد وجودها واندماجها في المحيط وتقدير الحالة المالية في الحاضر والمستقبل.

- يساعد التسيير المالي على أخذ قرارات التسيير الحسنة والمفضلة، تطوير فعالية المؤسسة وتوازن الهياكل العامة.
- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والتعليمات من طرف الإدارة ولضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية والإدارية، وتعتبر الهدف الرئيسي لضمان صحة البيانات والمعلومات، فنظام الرقابة الداخلية هو أداة للتسيير والوقاية.
- يعتبر التدقيق الداخلي أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وحتى تتحقق هذه الوظيفة لا بد من توفر الشروط التي تسمح لها بأداء مهامها بفعالية من أهم هذه الشروط يمكن ذكر :

- تغطية التدقيق الداخلي لجميع نشاطات ووظائف المؤسسة.
- تحديد الموقع لوظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة مما يجعلها مستقلة عن باقي الوظائف.
- يجب العمل على تعزيز وظيفة التدقيق بالمؤسسة وذلك عن طريق:
- ✓ الوقوف الصارم للمستويات الإدارية العليا من الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- ✓ الاعتراف بالتقارير و الخدمات المقدمة من طرف التدقيق الداخلي لصالح المديرية العامة.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والمتمثلة في اعتبار التدقيق أداة فعالة للكشف عن الأخطاء والتلاعبات ومساهمته في ضبط الانحرافات مما يؤكد صحة الفرضية أن التدقيق يعمل على منع وتقليل حدوث الأخطاء، وهذا ما يزيد من الحاجة له، فطالما الإدارة تحتاج لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر، فمن المتوقع أن

يكون للمدققين معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة، وتقديم النصائح للمديرين في محاولة لتقليل ومنع

الأخطاء من أجل ضمان السير الحسن و المحافظة على الموارد المتاحة وصحة البيانات المحاسبية ومالية.

- بالنسبة للفرضية الثانية: و المتمثلة في توقف التدقيق علي إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها،

فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه للتدقيق ومن أجل تحقيق

أهدافه لتعدد الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ، ومنه نؤكد صحة هذه الفرضية.

- أما الفرضية الثالثة: يسمح التسيير المالي بتشخيص الحالة المالية وإعطاء نظرة مستقبلية للمؤسسة واتخاذ

القرارات السليمة باستخدام مختلف بيانات المحاسبة والدراسة المعمقة لها حيث يعتبر مجموعة من الطرق التي

تستعملها الإدارة المالية لتقدير الحالة المالية، تطوير فعالية المؤسسة، سلامة مركزها المالي، التحكم في المخاطر

المالية واستخلاص الحلول المناسبة،ومن تم نؤكد صحة هذه الفرضية.

- وأخيرا الفرضية الرابعة: يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين التسيير المالي للمؤسسة حيث يتبين أن مدى

فعالية نظام الرقابة الداخلية هي المحدد الرئيسي لنطاق التدقيق وحجم العينة المدروسة ، ويقدم توصيات على شكل

تحسينات يتضمنها التقرير النهائي حول نظام الرقابة المتبع لضمان سلامة عملياتها وتدقق أموالها وتوزيعها، ومن تم

نؤكد صحة الفرضية.

الحلول المقترحة:

وفي الأخير بعد الانتهاء من عرض النتائج لان ابد أن نخرج بمجموعة من الاقتراحات:

- اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، الحرص على الاستفادة من خدمات المدقق الخارجي.

- ضرورة الاهتمام بالتوصيات المقترحة التي تدرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي.

- إنشاء ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان واحترام المعايير والشروط التي تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها ، ومساعدتها على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

- استغلال الطاقات البشرية المتاحة بطريقة عقلانية مع العمل على تكوين المدققين ومحاولة مشاركتهم في الدورات العلمية من أجل الاطلاع على التطورات الحاصلة في مجال التدقيق.

- إن توفير الجو الرقابي الفعال (غير المعرقل للنشاط) ، يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفعالية والكفاءة لذا نقترح على أي مسؤول في أي مؤسسة أن يسعى إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة، تساعدهم على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أنشطتهم بصورة فعالة وللوصول إلى تسيير جيد.

- العمل على توزيع المناصب حسب التخصص والخبرة المهنية واختيار العملاء الملتزمين.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات :

- 1- إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة . كلية التجارة . جامعة المنصورة . مصر، 2004.
- 2- احمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية . مصر، 2007.
- 3- أحمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .
- 4- إدريس عبد السلام اشتوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1996 .
- 5- أرينز ألفين وآخرون، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ، السعودية، 2005.
- 6- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 7- السعيد فرحات عباس، الأداء المالي للمنظمات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 8- الهواري، محمد نصر، و احمد سلطان، أساسيات المراجعة : دراسة للأصول العلمية والعملية والإجراءات التنظيمية لمراجعة الحسابات في الوحدات الاقتصادية، مكتبة غريب، القاهرة، 1987.
- 9- أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الابراهيمية، مصر، 2006.
- 10- بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 11- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2006.
- 12- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 13- حسين يوسف القاضي وحسين احمد دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.

- 14- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.
- 15- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، 2007.
- 16- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000 .
- 17- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998.
- 18- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة الجزائر، 2012.
- 19- عبد الفتاح الصحن، كامل سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر، 2001 .
- 20- عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، من نشر المؤلف، الأردن، 2002.
- 21- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.
- 22- عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء . اليمن، 2007.
- 23- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011.
- 24- علجيمي حسن لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، 1997.
- 25- عوض ليب و محمد الفيومي، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الأزار يطة، الإسكندرية، 1998.
- 26- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2006.

- 27- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 28- مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 29- محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 30- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 31- محمد بوثن، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 32- محمد سمير الصبان و محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 33- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 34- محمود السيد ناغي، المراجعة (إطار النظرية والممارسة)، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، بالمنصورة، القاهرة، مصر، 1998.
- 35- محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسة في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012-2013.
- 36- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- 37- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2012.
- 38- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 39- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1988.

40- هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

41- وليم توماس ، امرسون هنكي ، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الأول ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1997.

42- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

أطروحات :

1- براق محمد، "بورصة القيم المتداولة و دورها في تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1998.

مقالات و مداخلات:

1- السقا، سيد احمد، المراجعة الداخلية - الجوانب المالية والتشغيلية ، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد (12)، الطبعة الأولى ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1997.

2- بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الاعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة- جامعة الازهر، العدد30، 2005.

3- جربوع، يوسف، والحلو، دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد8، العراق، 2004.

4- رضوان، علي رأفت، معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، 1983.

5- زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سكيكدة، في المشروعات الاقتصادية مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد8، العراق، 2004.

- 6- صديقي مسعود و براق محمد ، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08 و 09 مارس 2005 .
- 7- محمد البشير، الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المدقق، العدد(51)، 2002.
- 8- محمد سمير الصبان، مدخل معاصر في الرقابة و المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، 1996.
- 9- مسعود صديقي ، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2000 .
- 10- هيثم السعافين، التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية، مجلة المدقق، العدد(63 . 64)، 2005 .

مذكرات :

- 1- خلاصي ، المراجعة الجبائية تقديمها منهجيتها مع دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة تنشط في قطاع البناء، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 2- شعباني لطفي ، " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة "، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004.
- 3- صباح بن ناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي ، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013- 2014 .
- 4- صلاح ربيعة ، " المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق "، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 .
- 5- عبد القادر بوعزة، التأثير الجبائي على إختيار مصادر تمويل المؤسسة، رسالة ماجستير، الجامعة المركزية بالجزائر، 2003- 2004.

- 6- عزوز ميلود، " دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007.
- 7- علي شيتور، " مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية- تخصص فحص محاسبي ، جامعة خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 8- كوثر بوغابة، " دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 - 2012.
- 9- مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
- 10- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، قسم العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2010 - 2011.
- 11- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري، رسالة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية- غزة- عمادات الدراسات العليا- كلية التجارة، 2007.

Ouvrages en langues étrangères:

- 1- Allel HAMINI, L'audit comptable et financier , BERTI édition , Alger , 2002.
- 2 -R. Bethoux, F. Kremper et M. Poisson , L'Audit dans le secteur public. Clet , Paris, 1986.
- 3 - GEORGE et R.TERRY, STEPHA, FRANKLIN, Les Principes du management, édition Economica Paris,1985.
- 4 - Gerard HIRIGOYEN, panorama de la gestion , les édition Chihan, Batna (Algerie) ,2003.
- 5 - Guedj NORBERT , finance d'entreprise les règles du jeu, les éditions d'organisation, France, 1997.
- 6 - Institute of internal auditors IIA, 2005, practical considerations regarding internal auditing expressing an opinion on internal control, available at : <http://www.theiia.org/>.
- 7- Jacques RENARD ,Théorie et pratique de l'audit interne, Edition d'organisation, Paris, 1987.
- 8- M. LA FLAMME, le management approche systémique, Gaetan Morin, Canada, 1981.
- 9 -P. CONSO et A.BOUKHAZER, la gestion financière de l'entreprise , Edition préface cotta, Paris- Dunod.1969.
- 10 - Pierre CONSSO, R.LAVAUD, Fonds de roulement et politique financière, Dunod, Paris, 1982., 1984
- 11 - R. BIRIEN et J.SENICAL, contrôle interne et vérification, édition preportaine inc, Canada, 1984.
- 12- Stéphane GRIFFITHS, gestion financière , chihab ,1996.

مواقع الانترنت:

<http://arabfxbrokers.com/showthread.php?t=13188>

الملخص :

يعتبر التدقيق كأداة رقابة فعالة تعمل على تحسين التسيير على مستوى المؤسسة الاقتصادية. ومن الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث ؛ إبراز مساهمة التدقيق في المؤسسة . محاولة تشخيص واقع التدقيق في المؤسسة. إبراز أهمية ودرجة الاستفادة من التدقيق الذي يمكننا من تقييم فعالية التسيير المالي في المؤسسة.

فمن خلال انجاز هذه الدراسة يظهر جليا أن التدقيق يكشف نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى التسيير في المؤسسة. كما أنه يقدم توصيات تتضمن مجموعة من الاقتراحات لوضع حد للنقائص الموجودة وتصحيح الأخطاء الملحوظة. إن الصفات التي يجب أن يتمتع بها المدقق تكمن في النزاهة، الاستقلالية، الكفاءة والتجربة المهنية. كذلك ممارسة عملية التدقيق تتم حسب خطوات متكاملة ومترابطة طبقا لمعايير متعارف عليها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة - التدقيق - التسيير المالي - الرقابة الداخلية- الأداء المالي.

Résumé :

L'audit est considéré comme un outil de contrôle efficace qui permet d'améliorer la gestion au niveau de l'entreprise économique.

Parmi les objectifs auxquels tend cette étude est de faire apparaitre la contribution de l'audit dans l'entreprise . D'essayer de diagnostiquer la réalité de l'audit dans l'entreprise. De souligner l'importance et le degré d' utilité de l'audit qui va nous permettre d'évaluer l'efficacité de la gestion financière dans l'entreprise.

À travers la réalisation de cette étude, il ressort de manière claire que l'audit met en évidence les points forts et les points faibles au niveau de la gestion au sein de l'entreprise. Il présente des recommandations regroupant un ensemble de propositions qui vont mettre un terme aux insuffisances relevées et de corriger les erreurs observées. Les qualités que doit avoir l'auditeur sont l'intégrité, l'indépendance, la compétence et l'expérience professionnelle. De même que la pratique de la fonction d'audit s'opère suivant des étapes intégrées et interdépendantes conformément aux normes généralement admises.

Les mots clés:

Entreprise - Audit - Gestion financière - Contrôle interne - la performance financière.